الأمم المتحدة

A/S-25/PV.3

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٣**
الخميس، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل

مذكرة من الأمين العام (A/S-25/3 و Add.1)

الإجراءات والمبادرات الأخرى للتغلب على العقبات أمام تنفيذ جدول أعمال الموئل

إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة السيد عمر علي جمعه، نائب رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد جمعه (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية، التي يحدونا جميعا الأمل في أن يكون لها أكبر الأثر على حالة المستوطنات البشرية على مستوى العالم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة، أيضا، باسم جمهورية تنزانيا الاتحادية، لكي أهنئ الأمم المتحدة على تنظيمها سلسلة الاجتماعات التي توجت بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المنعقد في اسطنبول قبل خمس سنوات. وأنا أشعر بالامتنان على المستوى الشخصي لإتاحة هذه الفرصة لي لتمثيل الرئيس بنيامين مكابا، في الموئل الثاني في اسطنبول، والآن في اجتماع المتابعة هذا.

إن إعلان الموئل الثاني وجدول أعمال الموئل يشكلان إعادة تأكيد للالتزام بتحقيق مستويات أفضل للمعيشة داخل مستوطنات ملائمة للجميع. وجمهورية تنزانيا المتحدة تؤيد هذا النهج تماما. وقد اتخذنا التدابير التالية امتثالا لذلك.

أولا، تمشيا مع حملة الأمم المتحدة لكفالة الحيازة المستقرة للأراضي، استهدفت سياستنا الوطنية بشأن الأراضي دعم نظام من شأنه تيسير التنمية الاجتماعية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-40399 (A)

والاقتصادية للقاعدة العريضة بحيث تشمل كل قطاعات المجتمع دون المساس بالتوازن الإيكولوجي للبيئة.

ثانيا، إن السياسة الوطنية لتنمية المستوطنات البشرية تهدف لاجتذاب وتسخير المبادرات القائمة لتوفير المأوى والاستثمار في توفير البنية التحتية. وتحرص هذه السياسة على إشراك مختلف الأطراف الفاعلة في القطاعات العامة، والخاصة، وغير الرسمية في المجتمع، وهي السياسة التي ستوجه النمو الحضري السريع والتحول في نمط الاستيطان.

ثالثا، تقوم الحكومة بعملية لامركزية تستهدف تعزيز السلطات المحلية، التي تعد مؤسسات شديدة الفعالية للتنمية. وإصلاح الحكم المحلي مستمر على قدم وساق منذ نحو خمس سنوات. ونعتقد أنه في ظل هذا الترتيب، سيكون بوسع السلطات المحلية أن تضطلع بدورها الجديد في عالم المدن، والبلدات والمستوطنات الأخرى وهي تواجه تحدي حسن الإدارة الحضرية.

رابعا، فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل، أحرزت الحكومة تقدما كبيرا من خلال تنفيذ برنامج المدن المستدامة، الذي يشترك في رعايته الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي إطار هذا البرنامج، تقوم الحكومة بتطبيق نهج للإدارة والتخطيط البيئي، يهدف إلى تعزيز الشراكة وترتيبات التشارك بين أصحاب المصلحة في المدن والبلدات.

وتشمل المجالات التي يطبق فيها هذا النهج بفعالية تحديث البنية التحتية المجتمعية، وتنظيم الأنشطة الاستيطانية، وإدارة النفايات الصلبة. وكانت النتائج إيجابية للغاية. ويجري الآن تطبيق البرنامج في كل مدننا. وهذه البرامج معروضة في هذا الاجتماع من خلال اللجنة المواضيعية. وتتطلع تنزانيا للمشاطرة في الخبرات والتعلم من الآخرين في هذا المجال، بغية تحسين أدائنا. ولهذا السبب أدعو الوفود للمشاركة في معروضاتنا.

إن حكومة تنزانيا تتخذ نهجا شاملا إزاء المستوطنات البشرية المستدامة. ولقد لخص رئيسنا السابق على حسن معيني ذلك النهج تلخيصا رائعا، إذ قال إن الفقر والتدهور البيئي أخوان توأم ولدا في رحم الجهل. والفقر، في حقيقة الأمر، هو أساس المستوطنات غير المستدامة. فهو يؤدي، في جملة أمور، إلى تفشي الهجرة العشوائية من الريف إلى الحضر، مما يفرض ضغوطا هائلة على البنية الأساسية بكل مستوياتها.

وفي هذا الصدد، فإننا نضع مسألة المأوى في سياق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الشاملة بغية تحسين نوعية الحياة في كل من المناطق الحضرية والريفية على السواء. إلا أن تنفيذ هذه السياسات ليس بغير قيود. ومن ضمن هذه القيود قلة مؤسسات التمويل الإسكاني، الأمر الذي يستدعي تطوير أشكال متممة وإضافية من أشكال القروض الميسرة لمشاريع الإسكان لصالح محدودي الدخل؛ وتوسيع المستوطنات غير الرسمية، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لكل من الحكومة المركزية وسلطات الحكم المحلي.

وفي هذا السياق، فإنني أهيب بالمجتمع الدولي أن يدرك أهمية مساعدة البلدان النامية مثل بلادي، في إنعاش مؤسسات تمويل بناء المساكن.

وبينما نعمل في المرحلة الثانية من إصلاحاتنا الاقتصادية، أي تحويل منجزاتنا الأخيرة في إطار الاقتصاد الكلي إلى فوائد ملموسة في الدخل على المستوى الوطني والأسري، فلا يمكن أن أكون مغاليا في التأكيد على الحاجة إلى المساعدة الخارجية. لذلك، نحن ندرك أن تعزيز التعاون الدولي ضروري من أجل تحسين عملية تنمية المستوطنات البشرية. وعلينا أن نستعرض، مثلا، مستويات المساعدة

الإنمائية الرسمية. والبلدان النامية تدعو إلى عكس اتجاه تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية، كيما تصل إلى الهدف المتفق عليه دوليا بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو.

وفيما يتعلق بمشكلة الدين الخارجي، تطالب البلدان النامية بالإلغاء الفوري والكامل لكافة الديون الثنائية والمتعددة الأطراف. وينبغي أن يشمل ذلك البلدان الفقيرة، سواء في إطار مبادرة البلدان المثقلة بالديون أو خارجها. ومن شأن ذلك أن يوفر الموارد لتحسين المستوطنات البشرية في البلدان النامية. ومن المهم، أيضا، أن تتوفر شروط تجارية أفضل للبلدان النامية، حتى يتسنى للبلدان النامية أن تستفيد من التجارة الدولية.

وختاما، أود أن أعرب عن أمل تنزانيا في أن يسفر هذا الاجتماع عن التزام بتعزيز بناء القدرات لمركز الموئل في نيروبي بعد تنشيطه، حتى يسهم بشكل فعال في المبادرات المحلية للدول الأعضاء. وتفخر تنزانيا بأن هذا المركز الذي أعيد تنشيطه، ترأسه واحدة من ألمع مواطناتنا، هي السيدة أنا كاجومالو تيبايوكا، التي تحظى قدراتها بتقدير واسع النطاق.

وبهذه الملاحظات، أتمنى لهذه الدورة الاستثنائية التوفيق في مداولاتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية تنزانيا على بيانه.

أعطي الكلمة لفخامة الأونرابل جورج سايتوتي، نائب رئيس جمهورية كينيا.

السيد سايتوتي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): موضوع دورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين هذه هو استعراض تنفيذ التقدم في جدول أعمال الموئل. وتوفر لنا هذه الدورة الفرصة لتبادل الخبرات ورسم الطريق للأمام بما يتفق مع إعلان الألفية.

وتود كينيا إعادة التأكيد على التزامها الكامل بأهداف جدول أعمال الموئل. إننا نوافق بالكامل على العمل الاستعراضي والتقييمي الذي تم القيام به لتحديد التقدم المحرز والمشاكل والأولويات الناشئة.

لقد عُقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات تحضيرية على الأصعدة الإقليمية والدولية، تركز على رصد التقدم وتحديد مجالات الأولوية المشتركة. ولقد قدمت نتائج هذه المشاورات توجيهاً نافعاً لصنع القرار في المجالات التي تحتاج إلى مبادرات إضافية. لذلك نشيد بالمديرة التنفيذية وأمانة الموئل على التقرير الشامل الذي يغطي الأنشطة خلال الخمس سنوات الماضية.

لقد أحرزت كينيا تقدماً كبيراً في إيجاد مناخ يساعد على التعامل مع التطورات الاجتماعية واستئصال شأفة الفقر. وقد وضعت حكومة كينيا رؤية طويلة الأجل من أجل استئصال شأفة الفقر، ألا وهي الخطة الوطنية للقضاء على الفقر، التي تمتد حتى عام ٢٠١٥. ويتم تنفيذ الخطة من خلال استراتيجية متجددة لخفض الفقر أجلها ثلاث سنوات، تم إعدادها من خلال عملية اشتملت على مشاورات على جميع الأصعدة.

أما في مجال المأوى، فتتناول المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء المسائل التي تتعلق بنوعية الحياة وأحوال المعيشة الآمنة في المناطق الريفية والحضرية. وهناك مبادرات محددة تتضمن نشر تكنولوجيات ومواد بناء منخفضة التكلفة، وكذلك تنفيذ قوانين بناء منقحة ولوائح تنظيمية. وتُبذل جهود جادة لتناول المشاكل المتعلقة بالأحياء العشوائية والمستوطنات غير الرسمية. وبينما يتم حالياً تنفيذ بعض مشاريع تطوير الأحياء العشوائية فإن العمل جار على وضع برنامج رئيسي لتطوير تلك الأحياء.

واسمحوا لي بتحديد بعض التحديات التي قد تعوق التحقيق السريع لأهداف جدول أعمال الموئل.

أولاً، تتسم أغلب بلداننا بمستويات فقر مرتفعة. وتحمل أفريقيا على سبيل المثال عبئاً ثقيلاً من الأمية والفقر والمرض. وتكشف تقديرات أغلب مؤشرات التنمية الإنسانية أن التنمية إما توقفت أو تراجعت. وفي الوقت الذي نجدد فيه التزاماتنا نحو جدول أعمال الموئل يجب أن نعزز جهودنا لعكس هذه الاتجاهات غير المرغوب فيها.

وفي هذا الصدد، تدعم كينيا بالكامل مبادرة إنشاء صندوق لمحاربة الفقر ينسجم مع إعلان هافانا، وتوافق بالكامل على إعلان أوكيناوا الذي التزمت فيه اليابان بدفع ثلاثة بلايين من الدولارات لمكافحة الفقر.

ويتطلب تنفيذ جدول أعمال الموئل موارد إضافية. ومع ذلك، ففي العقد الماضي كانت المساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية تنخفض. ومن ناحية أخرى، ازدادت كثيراً الاستثمارات الخاصة الأجنبية المباشرة. فلقد ازدادت على سبيل المثال تدفقاتها إلى البلدان النامية من ٣١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٧١ بليون دولار في عام ١٩٩٨، وهو أكثر من أربعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. ولسوء الحظ، ذهب الكثير من هذه المساعدة إلى بضعة بلدان نامية خارج أفريقيا.

لذلك نحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته كما يكرسها إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل من خلال زيادة التبرعات إلى مستوى الـ ٠,٧ المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي أن تعمل البلدان الأعضاء أيضاً على إيجاد الظروف اللازمة للسماح بزيادة التدفقات المالية الخاصة.

إن مشكلة الدين الخارجي تبلى بها الكثير من البلدان النامية، حيث تؤثر على التنمية الشاملة بطرق مختلفة. وتدل التقديرات الحالية على أن نسبة الديون إلى الصادرات تفوق ٣٩٦ في المائة. وأفريقيا هي إحدى أكثر المناطق المثقلة بالديون في العالم. وآثار الدين على توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأخرى والتعليم والرعاية الصحية واضحة. وبينما نقدر وندعم التزامات المجتمع الدولي في مبادرة تخفيف أعباء المديونية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أن تطبيقها الحالي يستبعد عدة بلدان.

وتضم أفريقيا حوالي ٧٥ في المائة من حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. ولذلك، ليس باستطاعتنا تجاهل نتائج الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جهودنا الإنمائية والضغط الذي يمارسه على الموارد الوطنية النادرة. يجب أن نقوم بأعمال ملائمة لمعالجة نتائج الإيدز على الأسر الفردية والمجتمعات، بما في ذلك توفير المسكن اللائق لضحايا الإيدز.

ولمواجهة التحديات التي يمثلها التحضر السريع في البلدان النامية مواجهة فعالة، هناك أهمية قصوى لمشاركة المجتمعات والوكالات غير الحكومية والشركاء الآخرين للموئل في التخطيط. ومن الضروري أن تؤدي السلطات المحلية التي تعمل بكفاءة دوراً رئيسياً في كل هذا. ويقتضي ذلك لا مركزية السلطات المحلية وتعزيزها من خلال نقل السلطة وإقامة علاقات مالية ملائمة مع الحكومة المركزية، على أساس صيغة متفق عليها لجمع الضرائب واقتسام العوائد.

لقد أصبح واضحاً أنه بالعولمة ستلعب منظومة الأمم المتحدة دوراً تتزايد أهميته في جدول أعمال تنمية البلدان الأعضاء. ولذلك يجب أن ندرك أن أغلب القضايا الإنمائية التي تؤثر في بلداننا سيتم على الأرجح النظر فيها داخل منظومة الأمم المتحدة. هناك حاجة إلى رؤية واستراتيجيات مشتركة لضمان التنفيذ الكامل للأولويات المحددة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية كينيا على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة السيدة مكبولي سيكو، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في ألبانيا.

السيدة سيكو (ألبانيا) (تكلمت بالانكليزية): خلال العقد الماضي أنجز بلدنا تقدماً واضحاً في طريقه نحو الديمقراطية والحضارة والاندماج الأوروبي - الأطلسي. وحقق المجتمع الألباني تطورات تدريجية هامة وشهد أحداثاً عديدة مؤثرة تركت أثرها على السكان، ولا سيما أضعف فئاتهم.

ولقد برهنت تجربة العشر سنوات من التحول في ألبانيا على تأييد السكان الهائل لقيم النظام الديمقراطي وللمزايا والإمكانيات المتوفرة للتنمية من خلال نمو المبادرات الحرة وتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية. لقد دعم الألبان عمليات الديمقراطية والعمليات الإنمائية، مدركين للآفاق التي تفتحها للبلد. وهم أيضاً يدركون تماماً صعوبات تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما التكلفة الاجتماعية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

لقد كانت فترة الانتقال صعبة جداً على ألبانيا مقارنةً ببلدان أخرى في وسط وشرق أوروبا انضمت إلى عملية ترسيخ الديمقراطية. والسبب في ذلك يعود إلى الظروف الأصلية للعملية ولأن الطبقة السياسية لم تنجح دائماً في إيجاد الوسائل والسبل الأكثر فعالية لإصلاح وتنمية المجتمع الألباني.

وفي بداية التسعينات، بدأت ألبانيا تشهد عمليات التحضر والنمو الحضري النشط. ولقد حدثت تلك العمليات في ظل ظروف من التنمية البطيئة. وبعض الأسباب التي جعلت من عملية التحضر في بلادنا مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وروحية خطيرة، تمثلت في التدفق الكبير للمهاجرين من الخارج والمهاجرين في الداخل، وتدهور الخدمات الصحية والاجتماعية، وانخفاض وتيرة نظام الإصلاح نسبيا، إلى جانب التفاوت والتمحور الاقتصادي الكبيرين وما ينجم عن ذلك من عزلة اجتماعية للعديد من المجموعات السكانية.

وفي الجانب الديمغرافي، ظهرت عمليات التحضر في ألبانيا في النمو السكاني الذي شهدته المدن والمناطق الحضرية الأخرى. في غضون ذلك، لم يعوض عن النمو الحضري الكمي و لم ترافقه تهيئة ظروف معيشية تتماشى مع المعايير الحضرية، أو زيادة دور وقدرة المراكز السياسية والاقتصادية والثقافية في المناطق الحضرية. وهذه المناطق الحضرية التي نشأت حول المدن تحولت إلى جيوب رئيسية للفقر والنمو السكاني المسبب للمشاكل. ويقلق حكومتنا كثيرا عدم توفر الحد الأدنى من الظروف المعيشية وندرة وجود البنية التحتية الضرورية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتولي الحكومة الألبانية أهمية كبيرة، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومع حكومات بعض البلدان المجاورة، للمشاكل الناجمة عن النمو الحضري الجامح وعن الهجرة الداخلية. ولقد اتخذت الحكومة مؤخرا عددا من الخطوات القانونية والمالية والمؤسسية لحل المشاكل المتعلقة بسكان المدن الكبرى؛ فهي لن تسمح بمعاملتهم كأشخاص من مستوى منخفض.

ونحاول أيضا وضع أساس لاحتياجات الإسكان الجديد، يقوم على نشر ثقافة حضرية ونظام للقيم الحضرية. وتقوم الجوانب الكمية للتحضر على إجراءات قانونية واقتصادية؛ وستفضي هذه الإجراءات إلى تعزيز الجوانب النوعية لعملية التحضر. ونحن نعمل على ترسيخ ثقافة التعاون بين الحكومة ومؤسسات الدولة من جانب، والمجتمع

المدني والمجتمعات المحلية وقطاع الأعمال الخاص من جانب آخر. ونعزز هذه الثقافة وتلك الجهود بتدابير قانونية ومالية.

وعملية التحضر في ألبانيا عملية معقدة: فهي مزيج من عملية التحضر في الداخل والخارج. وثمة جانب هام آخر لعملية التحضر هو التحضر الدولي: أي ما يترتب عليها من آثار في إضعاف البناء الاقتصادي للمناطق الريفية – ولا سيما المناطق الواقعة في ضواحي المدن الكبرى أو القريبة منها – وتحولها إلى أجزاء من المراكز الحضرية أو هياكل المدن الكبرى.

وعمليات التحضر البازغة تنطوي على مشاكل تتعلق بالظروف المناسبة لتوطين السكان. ويجري بذل جهود اقتصادية ومالية لدعم الحق في إيجاد مساكن للبشر، وهو حق إنساني أساسي. وألبانيا بصدد التصديق على الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح، وهي تولي النظر في التكلفة المالية لتنفيذ معاييره.

وفيما يتعدى المشاكل المتعلقة بالمستوطنات وبالنتائج على الحالة الاقتصادية في بداية التسعينات، فإن مشاكل إقامة مستوطنات بشرية مناسبة تتفاقم بفعل تطورات معينة في بلدنا. فبمعزل عن الآثار الإنسانية والسياسية والاقتصادية والمالية، سبب انهيار الأهرام المالية في نهاية عام ١٩٩٦ وفي بداية عام ١٩٩٧، مشاكل خطيرة لتوطين عدد كبير من الأسر الألبانية. أما التعويض عن تلك الخسارة، فهو أمر مكلف جدا من الناحية المالية، يتعدى موارد بلادي الداخلية وحدها، مع أنه يظل أولوية بالنسبة لحكومتي.

وإعطاء الأولوية للاحتياجات البازغة للسكان، وهي الاحتياجات التي تأتي نتيجة ظروف معينة، أخّر عملية وضع سياسات بعيدة المدى لدراسة المشاكل والنتائج المترتبة على التحضر الجامح والمستوطنات السكانية وإيجاد حل لها. ونحن نتحرك باتجاه التغلب على الحالات الطارئة هذه. ولقد أعدت الحكومة الألبانية خطة عمل لاستراتيجيتها المتعلقة بتوطين السكان، تقوم على التعاون بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، وبين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع المحلي وقطاع الأعمال الخاص. وهذه الاستراتيجية لا تهدف إلى تقديم الدعم إلى الجماعات الفقيرة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية وقدرات الأسر والأفراد فحسب، بل تهدف أيضا إلى تهيئة الظروف والفرص التي تؤدي إلى إيجاد حل مبرمج لمشاكل توطين السكان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مل مارتنيز، وزير الإسكان والتنمية الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد مارتنيز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أكون هنا ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية. إنني وزير الإسكان والتنمية الحضرية، وعضو في حكومة الرئيس؛ ومن قبيل الصدفة أنني لاجئ إلى الولايات المتحدة.

وحقيقة أنني لاجئ ليست لافتة جدا للنظر. فالولايات المتحدة هي مرتع للمهاجرين واللاجئين الذين جاءوا إلى شواطئنا بحثا عن حياة أفضل لأسرهم أو هاربين من الاضطهاد، وساعدوا على بناء أمتنا. وكوني أقف هنا اليوم، بصفتي رئيسا لوفد الولايات المتحدة، يعد دلالة كبيرة على ما تتيحه الحرية وعلى الفرص البارزة التي تنجم عن المشاركة في مجتمع حر.

إننا ندعوه الحلم الأمريكي، أي الحرية في السعي نحو النجاح والازدهار، أيا كان تعريف الفرد لهما. بيد أن الحصول على السكن، والفرص المتساوية في اختيار مكان العيش، والحق في الملكية، وانتقالها إلى ذريتنا، كلها أمور تكمن بالتأكيد في جوهر هذا الحلم. وبوصفنا أمما متحدة عن طريق الموئل، نتشاطر حلم الأفراد الذين يعيشون حياة كاملة

ومثمرة بحصولهم على ما يناسب من سكن وأرض وائتمان وخدمات أساسية. وفي السنوات الخمس منذ انعقاد مؤتمر اسطنبول، أحرزنا تقدما بارزا نحو تحقيق ذلك الهدف.

ثمة تحالف مبدع يجمع ما بين الموارد المحلية والوطنية والدولية في سانتو أندريه بالبرازيل، غيّر الظروف الحياتية لـ ١٦ ٠٠٠ من السكان ووفر لهم الأمل في أفقر المناطق في تلك المدينة في حياة أفضل.

وفي تايلند، أنشأت الحكومة صندوقا دوارا فريدا من نوعه يوفر قروضا ذات فوائد منخفضة للإسكان ولمشاريع إنمائية أخرى تتصل بالمجتمعات المحلية. واليوم، يقيم الفقراء القاطنون في المدن شبكات وشراكات تعمل على تحسين نوعية الحياة للمقيمين في ٥٣ من مقاطعات البلاد البالغ عددها ٧٥ مقاطعة.

وتشيد حكومتي بتلك الجهود وبغيرها من الجهود التي تترجم أهداف جدول أعمال الموئل إلى حلول واقعية تساعد الناس الحقيقيين. وإني فخور بالقول إننا قطعنا أيضا خطوات هنا في الولايات المتحدة منذ اجتمعنا في اسطنبول قبل خمس سنوات. واليوم، لدينا أكثر من ٦ ملايين من أصحاب المنازل الجديدة، وبلغ عدد الأمريكيين الذين يملكون منازلهم رقما قياسيا.

والحق الأساسي في التملك، بما في ذلك تملك المنازل، هو ركيزة لمجتمعنا. فثمة أمريكيان من كل ثلاثة أمريكيين يملكان مترليهما. ونؤمن إيمانا شديدا بقضية تملك المنازل حيث نحتفل كل عام لفترة أسبوع في حزيران/يونيه – وهو هذا الأسبوع من قبيل الصدفة – باعتباره الأسبوع الوطني لتملك المنازل.

وزيادة عدد مالكي المنازل تظل أولوية وطنية، لأننا ندرك أن تملك المنازل يكمن في جوهر المواطنة الصالحة. وهي تقوم بدور حيوي في إنشاء أحياء سكنية قوية وذلك بتحويل السكان المستأجرين على الأجل القصير إلى أصحاب مصالح مجتمعية على الأجل الطويل. فملكية السكن، إضافة إلى مساعدة الأسر في بناء ثروة عقارية، توجد الأمن من الناحية المالية وتولد الطمأنينة، وتهيئ ملكية المسكن أيضا الفرصة للأسر كي تبني قوة اقتصادية تساعد في تخليصها من الفقر.

وبعد أن تهيأت لي الفرصة للعيش في بلد تتاح فيه هذه الفرص وفي بلد يحرم فيه الناس من تلك الفرص، أشعر بتقدير خاص لملكية المسكن وأعتبر أن زيادة ملكية المساكن تغيير من أهم التغييرات الاقتصادية التي حدثت في القرن الماضي. وينبغي أن تتاح الفرصة لكل فرد، أينما يعيش، وأيا كان دخله، لامتلاك مسكنه.

وعبارة ”كل فرد“ تشمل النساء. وفي الولايات المتحدة، نؤيد دون ما سؤال حق المرأة على قدم المساواة في أن تمتلك ملكية خاصة وترث وتورث. ومعظم أصحاب المساكن الجدد لم يكتبوا صكا مصرفيا من حساب شخصي ثمنا للمسكن وإنما كان عليهم أن يمولوا مسكنهم عن طريق قرض عقاري. ولذلك تتسم إمكانية الحصول على الائتمان بالأهمية كما أنها أول ركن أساسي من الأركان الأساسية الأربعة في نظام الإسكان بالولايات المتحدة. وعبر السنوات الـ ٣٥ الماضية، قمنا بسن مجموعة قوانين قوية لضمان عدم حرمان أي أمريكي يكون بمقدوره أن يتملك مسكنا من الحصول على قرض عقاري. ومن أجل هذا السبب، تعد الأسواق الثانوية أداة رئيسية – بل الأداة الرئيسية – لنجاح نظام الإسكان.

وتقوم الحكومة الفيدرالية بمهمة أساسية ثانية في مجال الإسكان، وذلك بالرغم من أن دورها محدد ومحدود على النحو الواجب. والحكومة الاتحادية، بفضل عملها الذي

يتسم بالوضوح والشفافية، تقدم إطارا داعما يعمل سوق الإسكان في سياقه.

وتتوفر الفرصة لكل مواطن كي يساعد في وضع القواعد على الصعيد المحلي. وهذا هو حجر الأساس في نظام الإسكان الأمريكي. ومن خلال الانتخابات المحلية، يستطيع الأفراد بمشاركتهم في المجموعات التي لا تعمل من أجل الربح، وشراكاتهم العامة – الخاصة، أن يشاركوا في اتخاذ القرارات التي تؤثر على الإسكان في مجتمعاتهم.

ويتمثل حجر الأساس الرابع والأخير، في وجود نظام قانوني قوي لدعم أصحاب المساكن والمستأجرين، وهو نظام يكفل عدم تضييع حقوقهم بدون وجه حق. وبالرغم من أن هذا النظام القانوني القوي يقوم بدور حيوي، إلا أننا نسلم بأن الحكومة ليس لديها جميع الإجابات كما أنها لا تحتكر الشفقة. والرئيس بوش ملتزم بالعمل مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما مع المجموعات القائمة على أساس العقيدة، للارتقاء بالأفراد الأكثر احتياجا بين مواطنينا.

الولايات المتحدة معروفة من طرق كثيرة بالفرص التي تتيحها لمواطنيها. ويدل ذلك دلالة كبيرة وبقوة على مزايا الحرية وربما يساعد في تفسير سؤال هو لماذا يجبرنا الحلم الأمريكي على تقاسم النتائج التي تتحقق بفضل الفرص المتاحة لنا.

وفي غضون العقود الثلاثة المقبلة، سيعيش ما يزيد على نسبة ٦٠ في المائة من مواطني العالم في أطر حضرية، معظمها في بلدان نامية لا تتوفر لها المرافق الضرورية لتلبية احتياجات سكن كثير من الناس. ولقد واجهت مراكزنا الحضرية في الولايات المتحدة مشاكل تتعلق بعدم ملاءمة المساكن والمساكن التي لا يقدر الناس على شرائها واكتسبنا خبرة على مدى عقود في التوصل إلى حلول – ليست حلول الحكومة الاتحادية، ولكنها حلول استنبطت بالشراكة مع السلطات المحلية والمشاريع الخاصة والمنظمات المجتمعية. ونحن نتوق إلى تقاسم خبراتنا التي اكتسبناها كي يستفيد بها الآخرون وسوف نواصل الاتصال بمن هم خارج حدودنا لتشكيل شراكة قوية مع جيراننا العالميين.

ودأبت الولايات المتحدة على العمل، لمدة ثلاثين سنة، مع حكومة شيلي ومع قطاعها الخاص لتطوير نظام ناجح لتمويل المساكن الآن، ومن خلال ما يتم تحت رعاية الولايات المتحدة من مؤتمرات وحلقات عمل ومساعدات تقنية تتعلم بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية طريقة إضفاء الطابع العصري على نظم التمويل فيها استنادا إلى هذا النموذج الشيلي.

وكان استمرار النمو الحضري في جنوب آسيا مشفوعا بتحديات في مجال الإدارة ساعدت حكومتي بنشاط في حلها. لقد نجحنا في العمل مع مدن رئيسية، منها كاتماندو، للتخطيط والتمويل لعملية إدخال تحسينات في إدارة البيئة الحضرية.

وفي جنوب أفريقيا، يركز مكتب تطوير الحضر الإقليمي التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على الإسكان بنظم طاقة فعالة وضرورة توصيل الكهرباء إلى المساكن التي ظلت بلا كهرباء لفترة طويلة. وكان عملنا بمثابة العامل الرئيسي في بناء تحالفات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والكيانات الخاصة.

وليست هذه الترتيبات من جانب واحد. فقد أصبحنا مستفيدين، المرة تلو الأخرى، عندما تقوم بلدان أخرى بإدخال تحسينات إدارية وتحقق إنجازات تكنولوجية. فلهذه الخبرة قيمة كبرى، لأنه رغم تقدمنا، لا تزال التحديات تواجه هذه الدولة بصفة خاصة. لقد ضاعفنا جهودنا لرأب الثغرة في ما يتصل بتملك الأقليات للمساكن،

والإبقاء على رصيد المساكن بمساعدة اتحادية قوية وقابلة للبقاء وتوفير المأوى لمن لا مسكن لهم والأخذ بيدهم كي يحققوا الاكتفاء الذاتي. ونحن نستخدم مواردنا الطبيعية بطريقة رشيدة مع نمو مدننا إلى آفاق تتجاوز تخومها الأصلية. ونبني مدارس قوية، كي لا يتخلف طفل في الاقتصاد الشامل القائم على أساس المعلومات.

> ”وكالأحجار المدحرجة إلى أسفل التل، تحقق الأفكار التريهة أهدافها بالرغم من جميع العقبات والحواجز. وربما يكون بالمستطاع زيادة سرعتها أو تعويقها، ولكن من المستحيل إيقافها.“

هذه هي عبارة كتبها أحد المفكرين الذين أُفضلهم، وهو خوزي مارتي. فبالرغم من العقبات والحواجز التي تعترض مسارنا في بعض الأحيان، يشترك بلدي مع أعضاء هذه الجمعية العامة في الالتزام بالفكرة التريهة المتمثلة في توفير مسكن مضمون وآمن وملائم للجميع. لقد اتخذنا خطوات كبيرة ولا يمكن وقف تقدمنا، ولكن إلى أن يسمح بصورة حقيقية للديمقراطية والحرية بأن يؤديا إلى قيام جميع مواطني العالم بتقديم أفضل ما لديهم لا ينبغي لنا أن نستريح.

فلنسلم، بصدد عملنا معا بحثا عن الإجابات، بأن الحلول التي تمليها الحكومة لن تحقق شيئا بمفردها. وبدلا من ذلك، لا بد أن نكافح لزيادة نطاق اعتماد الأفراد على الذات، وتعزيز الأسر وتمكين المجتمعات المحلية من تشكيل مستقبلها ومصائرها.

وهذا هدف جيد لبلداننا، وجيد للمجتمع الدولي، وجيد لكل فرد يسعى إلى تحقيق حلم. فلنسترشد به بصورة متواصلة ونحن نكرس أنفسنا لتنفيذ جدول أعمال الموئل وإنجاز العمل الهام الذي ينتظرنا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد مانغالا ساماراويرا، وزير التنمية الحضرية والتشييد والمرافق العامة في سري لانكا.

السيد ساماراويرا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن تتاح لي الفرصة اليوم لأدلي ببيان باسم حكومة سري لانكا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

أولا، أنقل إلى الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية أحر التهاني من سعادة السيد تشاندريكا كوماراتونغا، رئيس جمهورية سري لانكا، الذي منح، وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية في عام ١٩٩٦، أعلى الأولويات في برنامج سياسة حكومتنا ”رؤية ٢١“ لتطوير المستوطنات البشرية المستدامة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن الشكر بخاصة للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لتأييده القوي لتنفيذ جدول أعمال الموئل، وأعرب أيضا عن تقديرنا للسيدة أنّا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

اجتمعنا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هنا لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني، ولتحديد العقبات والقضايا الناشئة ذات الصلة بتطوير المستوطنات البشرية المستدامة ووضع خطط العمل في المستقبل من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل.

والتقرير القطري لسري لانكا، يشرح، في الحقيقة، التقدم المحرز في مجال تطوير المستوطنات البشرية منذ أن عقد الموئل الثاني في اسطنبول أي منذ ست سنوات مضت. والتقرير الشامل الذي قدمته المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) حدد مجالات الاهتمام الرئيسية التي يتعين التصدي لها في هذه الدورة الاستثنائية من

أجل اتخاذ إجراءات في المستقبل. ويسرني أن أبلغ هذه الجمعية العامة بأن حكومة سري لانكا قد شاركت بنشاط في ترجمة جدول أعمال الموئل إلى أعمال في أثناء السنوات الخمس الماضية، ولا سيما في ما يتصل بتعزيز التخطيط العمراني وتطوير المستوطنات الحضرية.

إن دستور سري لانكا يضمن الحق في المأوى المناسب. ووفقا لذلك، اعتمدت السياسات والتشريعات اللازمة لتيسير عملية ضمان المأوى للجميع. وبغية ضمان المأوى المناسب للجميع، فإن سري لانكا الآن بصدد عملية زيادة رصيدها الوطني من المساكن من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بتشجيع بناة المساكن من الأفراد عن طريق تهيئة السوق الاجتماعية والبيئة القانونية المواتية، ونقل سكان العشوائيات والمناطق الفقيرة إلى مدن جديدة، مستدامة ومكتفية ذاتيا.

وفي مجال التنمية الإسكانية، وضعت مبادئ توجيهية وتوجيهات أساسية لتنمية المستوطنات البشرية في البلاد لفترة تمتد إلى ثلاثة عقود بعد عام ٢٠١٠. وقد أعدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية، التي أنشأتها رئيسة سري لانكا عام ١٩٩٧، وهي الأولى من نوعها في سري لانكا بعد الاستقلال، خطة شاملة لتنمية المستوطنات البشرية على المستوى الوطني والمحلي ومستوى المناطق.

ويشكل السكان الحضريون في سري لانكا حاليا ٣٠ في المائة من إجمالي تعداد السكان. وينتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وإلى ٦٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع أخذ هذا الاتجاه للنمو الحضري للسكان في سري لانكا في الاعتبار، وضعت الحكومة خطة شاملة للتنمية العمرانية للسنوات الثلاثين المقبلة في الإطار الشامل لاستراتيجيتها للتنمية الاقتصادية الوطنية.

وفيما يتعلق بمسألة المساكن غير الملائمة، فهي تمثل أحد تحديات التنمية الكبيرة التي تواجهها سري لانكا اليوم، وستظل كذلك على الأرجح خلال العقد المقبل. وعلى سبيل المثال، فإن ٥١ في المائة من إجمالي سكان كولومبو يعيشون في الأزقة والأحياء العشوائية، بينما لا تتجاوز نسبة الإسكان المستديم على المستوى الوطني ٤٢ في المائة. لذا، فإن تحسين الموجود من المساكن على المستوى الوطني، وضمان الملكية، وإقامة البنية التحتية الحضرية، وتطوير الأسواق الرئيسية والثانوية للإسكان، وحشد الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنمية المأوى لضمان المستوطنات البشرية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية وتعزيز السلطات المحلية، بما في ذلك تمكين المجتمع المدني، هي بعض التحديات الرئيسية التي يتعين على سري لانكا أن تتصدى لها اليوم.

وللتغلب على مشكلة سكان العشوائيات في كولومبو، الذين يمثلون، كما ذكرت آنفا، نصف سكان المدينة، يجري تنفيذ برنامج إبداعي لإعادة التسكين الطوعي، قائم على اتجاهات السوق تماما، ذاتي التمويل، بالمشاركة الكاملة للقطاع الخاص والمجتمع المحلي، ويطلق عليه برنامج المجتمعات السكنية المستدامة. وسيوفر هذا البرنامج الخلاق لفقراء الحضر خيار مبادلة الأراضي التي يعيشون عليها بوضع اليد، ودون سند للملكية، بشقة حديثة مبنية داخل مجتمعات سكنية متكاملة الخدمات. ويتضمن هذا البرنامج، الذي يجري العمل فيه على قدم وساق، بناء ٥٠ ٠٠٠ وحدة سكنية من هذا النوع بحلول عام ٢٠٠٥. وإلى جانب برنامج المجتمعات السكنية المستدامة، يجري تنفيذ مشروع تحسين المستوطنات الحضرية وخطط تكميلية أخرى تستهدف المستوطنات التي تعاني من نقص الخدمات داخل مدينة كولومبو. ويتم أيضا تنفيذ برامج التنمية الإسكانية وتمكينها في المناطق الحضرية والريفية الأخرى وكذلك في

قطاعي مصائد الأسماك والمزارع، بهدف توفير المأوى المناسب للجميع بحلول عام ٢٠١٠.

وترى سري لانكا أنه لا بد من وجود شراكة أكبر للتعاون في مجالي الدعم المالي والفني بغية تقوية قدرات البلدان النامية لتمكينها من التغلب على المشاكل المتعاظمة والمتعلقة بتنمية المستوطنات البشرية في عالم يتجه إلى الحضر بشكل متزايد. والتحدي الحقيقي الذي ينتظرنا في الألفية الحضرية، إذا جاز لي أن أستخدم التعبير الذي استخدمه الرئيس في خطابه الاستهلالي أمس، هو أن نبدي إرادتنا السياسية في إنشاء آلية مؤسسية لتنفيذ التدابير التي يتفق عليها هنا. غير أن الإرادة السياسية للبلدان النامية لن تعدو أن تكون مجرد شعارات ما لم يتم حشد الإرادة نفسها داخل البلدان المتقدمة النمو لضمان تدفق عادل ومنتظم للمساعدات إلى البلدان النامية بغية تحقيق الأهداف المشتركة لجدول أعمال الموئل.

وباسم حكومة سري لانكا، أود أن أؤكد التزامنا لا بتنفيذ جدول أعمال الموئل فحسب، بل وبدعم مهمتنا المشتركة مع كل البلدان الأعضاء التي تتطلع إلى نظام جديد لضمان التعاون الدولي في إطار عملية التحضر والعولمة الآخذة في الاتساع بسرعة.

وفي الختام، أرجو أن تكلل الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة بنجاح كبير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خوسيه باديا، مستشار الحكومة للأشغال العامة والشؤون الاجتماعية، في موناكو.

السيد باديا (موناكو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بوصفكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، فإنكم ترأسون، أيضا، هذه الدورة الاستثنائية المكرسة، وفقا للقرار ٥٣/١٨٠، لاستعراض وتقييم عام لتنفيذ جدول أعمال الموئل. ونحن سعداء بذلك، إذ أننا نعرف قدراتكم ونقدرها.

إن عملية الاستعراض والتقييم الراهنة لقرارات مؤتمر الموئل الثاني، التي نحن بصددها، والتي نثق بأن هذه الدورة الاستثنائية ستضطلع بها بنجاح، ينبغي أن تكون فرصة للتأكيد مع الاقتناع على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وتعزيزها. وكما جاء في الفقرة ٧ من الإعلان المعتمد في تلك المناسبة،

> ”لأن البشر هم مدار اهتمامنا بالتنمية المستدامة، فإنهم يمثلون أساس الإجراءات التي نتخذها في تنفيذ جدول أعمال الموئل.“

وإن السلطات في بلادي، التي هي مدينة – دولة، تتشاطر بلا تحفظ، وتهتم بالأهداف العالمية التي حددها إعلان اسطنبول، والتي ترمي إلى جعل المستوطنات البشرية أكثر أمنا، وأكثر مراعاة للشروط الصحية، وأكثر ملاءمة للعيش فيها، وأكثر إنصافا، وأكثر استدامة وأكثر إنتاجية.

وتود حكومة الإمارة، في المقام الأول، أن تثني على مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للعمل الذي يضطلع به، وأن تتقدم لهذا المركز بالتهنئة على أنشطته المتعددة والمنتجة. وتمثل الحملة التي انطلقت في نيجيريا مؤخرا، والتي نتمنى لها كل نجاح، نموذجا مشجعا ومستنيرا لهذا العمل.

إن صاحب السمو أمير موناكو يأمل دائما ألا يغفل تحديث الإسكان في الإمارة البعد الاجتماعي، مع إدماج مبادئ التنمية المستدامة على كل المستويات من خلال إدارة دقيقة وحريصة للبيئة.

ولإمارة موناكو تجربة فريدة في مجال المستوطنات البشرية نظرا للعقبة الكبرى التي تواجهها في التوسع نتيجة لضآلة مساحتها. وهذا السبب هو الذي أدى في سياق

تطورها اقتصاديا للنهوض بنموذج للمستوطنات البشرية يتواءم مع هذه الظروف. وكثيرا ما كان هذا مكلفا، وفي بعض الأحيان تقام مستوطناتنا، جزئيا أو كليا، على أراض مستقطعة من البحر. وتتسم السياسة الإسكانية للإمارة بطابع اجتماعي وإنساني.

وبغية تلبية الطلب المتزايد على الإسكان على الوجه الأمثل، فإن حكومة الإمارة تحرص منذ عقود خلت، عندما لا تكون هي القائمة بالتنفيذ، على تشجيع البناء، في المساحات المحدودة، لأبنية جديدة متعددة المنافع، مع مراعاة توافقها مع البيئة وتجهيزها بحيث تقاوم خطر الهزات الأرضية التي تتعرض لها المنطقة.

ولدينا الآن أكثر من ٨٠ وحدة إسكان عام من بين كل ١ ٠٠٠ وحدة.

ونظرا لذلك العدد الكبير من السكان بأجر في الإمارة، فهناك نظام للعلاوات المالية يسمح للأقل حظا بالحصول على مساكن ذات إيجار معتدل للغاية، رغم نوعيتها الجيدة. وإذا أراد المسنون والمعوقون فبإمكانهم الحصول على منشآت سكنية خاصة مزودة بدعم طبي. وتتألف بعض المباني المشيدة مؤخرا من مساكن مصممة خصيصا لتمكين المسنين من الإقامة في منازلهم.

علاوة على ذلك، تجعل التدابير التشريعية الأخيرة من الأسهل على الدولة حماية المستأجرين من ملاك المنازل.

وثمة شاغل آخر رئيسي يوجه سلطات موناكو: الحفاظ على جودة الهياكل الأساسية العامة وتحسينها باستمرار، ولا سيما المساحات الخضراء التي تشغل الآن أكثر من ٢٠ في المائة من مساحة أراضينا. وتنال نظافة المدينة أيضا اهتماما متواصلا من السلطات العامة، المزودة بوسائل فنية كبيرة لجمع نفايات المنازل والمصانع يوميا والحفاظ على الشوارع الرئيسية ومناطق المشي والترهة.

كذلك يستحق العمل المضطلع به للحفاظ على جودة الهواء أن يبرز. ويشمل هذا الحفاظ على التدفق المنتظم للمرور على الطرق إلى أكبر حد ممكن، وتحسين النقل العام، وخفض التلوث الناتج عن المركبات الآلية، والتركيز على الجهود المستمرة لخلق وعي جماهيري أكبر. ولقد تم أيضا القيام بمبادرات تجريبية في هذا المضمار، مثل تقديم إعانة حكومية للشركات التي تستخدم سيارات متعددة الاستخدامات أو تجارية تسير بالكهرباء.

لقد تحسنت معالجة مياه الصرف ونزحها منذ الثمانينات، وذلك بفضل محطة التنقية البيولوجية. ويتم حرق المخلفات التي تخرج من هذه المحطة في محطة الإمارة لحرق قمامة المنازل. ولتوعية الجمهور بهذه المبادرة، وكذلك بالتكاليف الضخمة المرتبطة بتنقية مياه الصرف، وجدنا أنه من المناسب أن يشار في فواتير المياه إلى الكمية التي يستخدم فيها أسلوب المعالجة هذا.

ولم تحصر حكومة موناكو نفسها على العمل المنفذ على الصعيد المحلي أو الصعيد الوطني. ففي عام ١٩٩٨ انضمت الإمارة إلى التحالف العالمي للمدن لمكافحة الفقر. ويعكس هذا البرنامج الدولي أولويات جدول أعمالنا، ومن ثم أرادت موناكو تقديم إسهام مالي فيه، يكون الهدف الرئيسي منه تحسين الأحوال المعيشية في المناطق الحضرية، ولا سيما المتعلقة بالإسكان وتشجيع الاستراتيجيات الموجهة للتنمية الحضرية.

ومن خلال هذا البرنامج بدأ بلدي أيضا في إقامة تعاون ثنائي ملموس مع ثلاث مدن أعضاء في التحالف: كوتونو وداكار وايساويرا. وبلدي عازم على مواصلة هذا النوع من التعاون وتعزيزه من خلال تمديده ليشمل مدنا وقارات أخرى في المستقبل.

أرجو أن تطمئنوا، سيدي الرئيس، على الاهتمام الشديد الذي توليه حكومة الإمارة بهذه الدورة والدعم غير المحدود الذي تعطيه لها، والتي نثق أنها ستتوج بالنجاح، بفضل قدرتكم العظيمة وتفاني أعضاء المكتب. ونأمل أن تسفر هذه الدورة الاستثنائية عن تقدم كبير، خاصة من خلال العمل الدولي، لتمكيننا من الاقتراب من الأهداف المحددة في اسطنبول قبل خمسة أعوام في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية: القضاء على الفقر وتحقيق الظروف المعيشية الأفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونورابل باتيس ناموياميا، وزير الحكم المحلي والإسكان في زامبيا.

السيد ناموياميا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد الزامبي أود الانضمام إلى الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي لتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة من أجل استعراض شامل لتنفيذ نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وبإمكانكم الاعتماد على مشاركة زامبيا النشطة في أعمال هذه الدورة الاستثنائية.

اليوم أقف هنا بالنيابة عن شعب زامبيا لإعادة التأكيد على التزام زامبيا المستمر بجدول أعمال الموئل. ونعتقد أن جدول أعمال الموئل يوفر رؤية لتحسين نوعية حياة الناس في كل أرجاء العالم.

لقد كشفت تجربتنا خلال السنوات الخمس الماضية من تنفيذ جدول أعمال الموئل شمولية جدول الأعمال. فتقريبا أي نشاط إنمائي حضري جيد يجد بشكل ما موضعا لائقا له في هذا الجدول. هذه الحقيقة هي التي تجعل الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال الموئل تجربة مثيرة للاهتمام. وكلنا لدينا روايات لنقصها ودروس لنتعلمها، البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

وخلال السنوات الخمس الماضية سعينا نحن في زامبيا لتحقيق الفكرتين الرئيسيتين في جدول أعمال الموئل من خلال برامج ومشاريع إنمائية عديدة: السكن اللائق للجميع وتطوير مستوطنات بشرية مستدامة. وفي مجال المأوى، قطعنا أشواطا طويلة بتمكين أفراد الشعب الزامبي من امتلاك مساكن خاصة بهم. وقمنا بصياغة سياسة إسكان مبتكرة ونتولى تنفيذها وهي التي مكنت المستأجرين الساكنين من شراء منازل كانت حتى هذا الوقت مملوكة للحكومة والسلطات المحلية والشركات المملوكة للدولة. ونتيجة لذلك، تغير وضع العديد من الزامبيين من مستأجرين إلى ملاك، بين ليلة وضحاها بالفعل.

وربما ينبغي أن أذكر هنا أن السياسة الإسكانية الزامبية قد منحت جائزة حلية الشرف للموئل من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ولم تهمل سياستنا الإسكانية الفقراء في مجتمعنا. فبالإضافة إلى تمكين شعبنا من الامتلاك في قطاع الإسكان التقليدي أو الرسمي، نقوم باستمرار بتمكين سكاننا الذين يعيشون في مستوطنات غير مخططة من خلال توفير ضمان حيازتهم لممتلكاتهم، بما في ذلك صكوك ملكية الأرض.

وطوال ٣٠ عاما تقريبا ظللنا نعطي السكان المقيمين في مستوطنات حضرية غير رسمية ومعترف بها صكوك ملكية للأرض ونسمح لهم ببناء منازلهم تدريجيا. وقمنا في عام ١٩٧٤ بسن قانون، هو قانون الإسكان (المناطق القانونية ومناطق التطوير)، الذي يمثل الأساس القانوني لأمن ملكيتهم.

وشدد نهجنا نحو السكن اللائق للجميع وتطوير مستوطنات بشرية مستدامة على أهمية مشاركة المجتمع. وفي

الحقيقة تم منح زامبيا جائزة حلية الشرف للموئل تقديرا لأسلوب المشاركة والابتكار الذي استخدمناه في صياغة سياسة الإسكان.

لقد أظهرت لنا التجربة أن مشاركة المجتمع في تطوير المأوى والمستوطنات البشرية تولد المسؤولية المدنية على الصعيد المحلي وتعزز الإحساس بالملكية تجاه المشاريع العامة التي ينفذها المجتمع.

وتعلمنا أيضا أنه إذا كان يراد للمشاركة أن تكون فعالة لا بد من تمكين المشاركين أنفسهم من المشاركة. ولذلك تؤيد زامبيا استراتيجية التمكين التي يرتكز عليها تنفيذ جدول أعمال الموئل. وعندما نتحدث عن التمكين فنحن نشير إلى بناء القدرات على جميع الأصعدة – المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وفي تقديرنا أن درجة فعالية تنفيذ نشاط من أنشطة جدول أعمال الموئل تعتمد على مناخ التمكين المتوفر له. فتنفيذ جدول أعمال الموئل يعتمد على استراتيجية التمكين التي يتم توفيرها له على جميع الأصعدة.

إن وجهة نظرنا المدروسة هي أن التمكين هو نقطة الانطلاق لتنفيذ جدول أعمال الموئل وبالتالي فبينما نحن ندعم من أعماقنا فكرة وقوع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول أعمال الموئل على كل دولة إلا أننا نرى أيضا أن مناخ التمكين ضروري على الصعيد العالمي إذا كان يراد للدول الأعضاء أن تنفذ جدول أعمال الموئل بفعالية.

فكيف يمكن للدول الأعضاء أن تنفذ تنفيذا فعالا جدول أعمال الموئل في بيئة ترزح تحت كاهل الديون الخارجية والفقر، ويقيّد فيها الوصول إلى الأسواق الدولية، وتكون الموارد الجديدة والإضافية المطلوبة لتنفيذه غير متوافرة؟

إن جدول أعمال الموئل مليء في حد ذاته بالتوصيات التي تتعلق بما يتعين عمله على الصعيد الدولي من أجل كفالة تنفيذه الفعال. ونحن نؤيد هذه التوصيات، ونعتقد أن المجتمع الدولي يؤيدها أيضا. وإن لم تحظ التوصيات بالتأييد، فسيصبح الالتزام بتنفيذ جدول أعمال الموئل التزاما نظريا. ويحدونا الأمل في أن تكون العولمة الجارية الآن جزءا من العملية بدلا من أن تكون عملية تعرقل المبادرات المحلية وتربكها.

وتؤيد زامبيا جميع الجهود الرامية إلى تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كي يتمكن من القيام بفعالية بالدور المنوط به لتنفيذ جدول أعمال الموئل. لذلك نرحب بتعيين السيدة آنا تيبايوكا في منصب المديرة التنفيذية للموئل. فهي تأتي إلى المركز بخبرة ثرية ستعزز أداءه. ويحدونا الأمل في أن يبدأ المركز الآن بتلقي الدعم المالي الضروري الذي يستحقه عن طريق توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي لدعم أنشطته. ونقدر أيضا المبادرات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بمبادرة الكمنولث.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام زامبيا بجدول أعمال الموئل، وبعزمنا على تنفيذه ضمن مواردنا المحدودة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديجوما سانون، الوزير المنتدب للموئل في وزارة البنية التحتية والموئل وتخطيط المدن في بوركينا فاسو.

السيد سانون (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف وامتياز كبيران أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين بشأن المستوطنات البشرية. وأود، بالنيابة عن حكومة بوركينا فاسو وعن وفد

بلدي، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن صادق امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ولزملائه، لا سيما المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأود، على صعيد أعم، أن أشيد بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها إشادة تستحقها، بما في ذلك الموئل، ولا سيما اللجنة التحضيرية التي مكّن عملها المضني الذي أنجزته بضمير حي من عقد هذه الدورة الاستثنائية.

وليس ثمة حاجة إلى الإشارة إلى أهمية هذه الدورة. فهي توفر فرصة للمجتمع الدولي كي يشرع في إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر اسطنبول قبل خمس سنوات.

ووفقا للالتزامات التي قطعت في اسطنبول، ما فتئ بلدي، بوركينا فاسو، يعمل على تنفيذ جدول أعمال الموئل. ومشاركتنا في شتى العمليات التحضيرية تظهر التزام سلطات بلدي على أعلى مستوى بجعل جدول أعمال الموئل إطارا للتعاون وتبادل الآراء.

إن توفير ما يكفي من المنازل للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة هما الهدفان الرئيسيان لجدول أعمال الموئل، بالنسبة لبلدي، ويسرني أن أبلغ الجمعية عن التقدم الذي أحرزناه.

فيما يتعلق بالإسكان والموئل، شرعت بوركينا فاسو، بمساعدة من منظمة توفير المساكن في أفريقيا، في تنفيذ برنامج لتشييد المساكن الاجتماعية. ولقد أُنجزت مؤخرا المرحلة الأولى من برنامج تعزيز وترويج استعمال مواد البناء المحلية – وهو برنامج يعرف باسم لوكومات – يرمي إلى توفير حصول القطاعات ذات الدخل المنخفض على منازل لائقة والعيش في ظل ظروف حياتية أفضل. وثبت أن ذلك البرنامج الذي يجري تنفيذه بمساعدة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هو برنامج مرض جدا، من الناحية العلمية فضلا عن إسهامه في بناء مساكن من المستطاع شراؤها. وتلك النتائج شجعتنا على الطلب من الموئل أن يشارك في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع.

وعلى العموم، فإن مسألة التمويل تظل عقبة كأداء أمام سياساتنا الحضرية. ونحن نعتقد أن هذه الدورة الاستثنائية ينبغي أن تساعد على إزالة تلك العقبة.

والحكم الرشيد ضروري إذا أردنا أن نبني مجتمعا مزدهرا ومسؤولا ومتماسكا. لذلك، فإن بوركينا فاسو ثابتة في التزامها بتعزيز الطريقة الديمقراطية للحياة من خلال كفالة التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فبوركينا فاسو شجعت على مشاركة أكبر للمرأة في الانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عن طريق العمل مع السلطات التقليدية الدينية والسياسية لصالح المرأة، وعن طريق زيادة وعي الأحزاب السياسية كي يتسنى الحصول على تمثيل أفضل للنساء في الانتخابات. وقد مكن ذلك من حصول زيادة كبيرة في عدد النساء المنتخبات في المجالس البلدية؛ فارتفع وجودهن من نسبة ٩ في المائة عام ١٩٩٥ إلى نسبة ٢١ في المائة عام ٢٠٠٠.

ولقد أحرز تقدم كبير أيضا باعتماد نظام لموظفي البلديات وتنظيم حلقات عمل وطنية وإقليمية، فضلا عن حلقات عمل خاصة تتعلق باستراتيجيات إنهاء الاستعمار.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وضعت بوركينا فاسو وثيقة إطارية بشأن مكافحة الفقر، ترسم الأهداف الرئيسية للعقد المقبل ألا وهي: الصحة والتعليم وبناء الطرقات الريفية والنهوض بالمرأة.

وهذه الوثيقة الإطارية التي اعتمدت عام ٢٠٠٠، ارتكزت على العمل الذي أنجزته الحكومة منذ اعتمادها في عام ١٩٩٥ خطاب النوايا بشأن السياسة الإنمائية المستدامة

وبشأن النتائج التي أسفرت عن المشاورات التي أجريت مع جميع القطاعات على نطاق واسع.

ويشمل هدفنا في تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز النمو الاقتصادي ولتمكين الشعب على نحو أفضل من المشاركة بفعالية في تحقيق هذا النمو والاستفادة منه، مع التركيز على زيادة دخله وتمكينه من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل أفضل.

ويشارك بلدي في هذه الدورة الاستثنائية وهو على ثقة – واقتناع حقا، بأن عملنا سيسفر عن نتيجة إيجابية. وتؤيد بوركينا فاسو الالتزامات والتوصيات التي ستصدر عن المشاركين في هذه الدورة الهامة للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاروق بال، وزير الدولة في تركيا.

السيد بال (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد تشرف بلدي كثيرا باستضافة مؤتمر الموئل الثاني منذ خمس سنوات مضت في اسطنبول. ويشرفني ويسرني أن أدلي اليوم ببيان أمام هذه الجمعية المشهورة باسم تركيا في هذه المناسبة الهامة.

إن جدول أعمال الموئل الذي اعتمد في اسطنبول يقدم لنا مبادئ توجيهية سليمة. وبفضل جدول الأعمال هذا، شهدنا مبادرات إيجابية كثيرة في ميدان الإسكان ووجه المزيد من الجهود لتحقيق تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية. ونحن في الحقيقة، سعداء لأن روح اسطنبول لا تزال باقية معنا. وبتلك الروح تم التسليم بالمجتمع المدني بصفته طرفا فاعلا رئيسيا كما تم التسليم بالدور الخاص جدا الذي تقوم به السلطات المحلية لتحقيق الأهداف المحددة في جدول أعمال الموئل. ونعرب عن سرورنا وامتناننا لأن نرى مشاركة نشطة ومتزايدة من جانب شركائنا في الموئل ونرحب بمساهماتهم الهامة.

لقد اجتمع الناس من الحكومات والبلديات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية معا في خمسين مقاطعة تقريبا في تركيا لتطوير جدول الأعمال هذا وترجمته إلى ممارسة عملية، إدراكا للمفهوم الرئيسي للشراكة. ونحن على استعداد للمرحلة التالية لوضع مفهوم نظام الحكم في موضعه.

ونعرب عن أملنا، قبل أن نصل إلى اسطنبول + ١٠، في أن تتخذ في تركيا وبلدان أخرى كثيرة الخطوات التشريعية الضرورية – الخطوات التي من شأنها أن تضع الأساس القانوني لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياة الناس وبيئتهم.

وينص الدستور التركي على أن لكل شخص الحق في العيش في بيئة صحية. ويتحتم على الدولة، من أجل ذلك، أن تتخذ التدابير الضرورية لتلبية احتياجات الإسكان لمواطنيها. وليس هناك تمييز أيا كان بين المواطنين فيما يتعلق بالملكية والميراث. وفي الواقع، أن الإطار القانوني القائم حاليا أنقذنا من التعثر في عقبات قانونية بصدد تنفيذ جدول أعمال الموئل. وفضلا عن ذلك، فإن مستوى التنمية والقدرات التي يتمتع بها المنتجون الأتراك جعلت بمستطاعنا إزالة الاختناقات التي واجهناها في الماضي بشأن جانب الإمدادات من المعادلة.

بيد أنه ينبغي لي، إضافة إلى ذكر هذه المزايا الهامة، أن أذكر الجمعية بالمعدلات العالية للتحضر في تركيا. ونتيجة لذلك، ظل توفير المسكن، إضافة إلى البنية الأساسية والخدمات الضرورية، مسألة تتسم بأولوية عليا بصدد تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأنا متأكد من أننا نشترك في هذه الحالة مع الآخرين الذين تتوفر لديهم معدلات تحضر عالية.

وضمان توفير إمكانية أكبر للحصول على مسكن وتوفير المساكن التي يطيق الناس تكلفتها مسألة أخرى تتسم أيضا بالأولوية. ومما يؤسف له، أنه تعين علينا أن نسعى من

أجل تحقيق هذه الأولويات في ظل خلفية من الكوارث الطبيعية الرئيسية. لقد قمنا ببناء زهاء ٤٢ ٠٠٠ مأوى سابقة التجهيز وعدد مماثل لذلك العدد من المساكن الدائمة. ونعرب عن امتناننا للتضامن الذي أظهره المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الحكومية، على حد سواء لقد ساهم هذا الدعم إلى حد كبير في أعمال الإغاثة التي قمنا بها في حينها. وفي الواقع، لا مناص من التأكيد على أهمية شبكة العمل الدولية، حسبما أبرزت في جدول أعمال الموئل.

وليس ثمة شك في أن تزايد الترابط في العالم، وتحقيق هدف المأوى الملائم للجميع يعد هدفا نبيلا. الأمر الذي يعني أيضا أنه يتعين علينا أن نوفر بنية أساسية وخدمات أفضل لمدننا. وهذا ضروري أيضا لاجتذاب الاستثمارات في هذا العالم الآخذ في الترابط. وفضلا عن ذلك ينبغي ألا نفقد غنى الثقافة المحلية في سياق هذه العملية.

وفي بناء موائلنا، ينبغي أن نكون حساسين تجاه التنوع والحفاظ على التنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، يتسم التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي بالأهمية. وينبغي أن يؤدي تشابه مشاكلنا إلى زيادة التعاون فيما بيننا. وهذا سبب آخر يجعلنا نعتقد بأن القرار الذي اتخذه الموئل بإنشاء مكتب إقليمي في اسطنبول خطوة لها أهمية بالغة. وتشعر تركيا بالفخر لاستضافة هذا المكتب الإقليمي. ونتطلع قدما إلى إنجاز هذا المشروع.

وقبل أن أختتم بياني، دعوني أركز على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية القوية في تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل. وقد عقدت حكومة تركيا العزم على مواصلة المشاركة والمساهمة في هذه العملية الطويلة ولكنها تعود بالنفع. وفي نهاية الأمر، تمثل هذه الأهداف عند الحد الأدنى هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق مستقبل أكثر إشراقا وأمنا للبشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مومودي ناي سيساي، وزير الدولة للحكومة المحلية والأراضي في غامبيا.

السيد سيساي (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد دأبت حكومة غامبيا على الاعتقاد بقوة بأن الإسكان سلعة استهلاكية خاصة ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي ومكونا رئيسيا من مكونات الرفاه الاجتماعي. وغامبيا إحدى الدول التي وقعت على إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل في عام ١٩٩٦ في أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية في اسطنبول. ومن الجدير الإشارة إلى أن المواضيع الرئيسية التي ناقشها مؤتمر القمة الهام هذا هي: توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. ولا تزال حكومة غامبيا ملتزمة على النحو الأوفى بإعلان اسطنبول وبجدول أعمال الموئل. وسوف نسعى لضمان تنفيذ خطة العمل الوطنية بنجاح.

ونتيجة للاتجاهات الديمغرافية السائدة وعملية التحضر، تبين أن الوسائل اللازمة لتلبية طلبات الحصول على سكن ملائم يتعذر توفرها بصورة متزايدة. ويرمي الهدف الطويل الأجل لقطاع الإسكان إلى زيادة إنتاج المساكن الملائمة على أساس أكثر انتظاما واستدامة. وسينصب الاهتمام بخاصة على صعوبة الحصول على الأراضي من أجل الإسكان، وعدم كفايتها، والاعتماد على مواد البناء المستوردة، والقوى العاملة والقيود التقنية وصناعة تشييد المباني والحاجة إلى المؤسسات المتخصصة في مجال تمويل المساكن، من قبيل مصارف الإسكان وتعاونيات الإسكان.

وتدل التقديرات على أنه بحلول سنة ٢٠٢٠، سوف يعيش ثلثا عدد سكان العالم في مدن صغيرة وكبيرة. وتثير هذه الحالة قلقا بالغا لدى الحكومات الأفريقية، لا سيما في

سياق أوجه النقص الحاد في المساكن والبنية الأساسية والمشاكل البيئية ومشاكل البطالة الآخذة في الزيادة وفي تزايد عدم فعالية النظم الإدارية. من أجل ذلك، وفي هذا السياق، تعتقد حكومة غامبيا أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للقضايا التالية بغية معالجة مشكلة المأوى بفعالية.

القضية الأولى هي إضفاء طابع اللامركزية على الموارد والخدمات، بما في ذلك مرافق الإسكان، لكي يظل الناس في مناطقهم المحلية.

وفي هذا الصدد، اضطلعت حكومة غامبيا بتنفيذ برنامج لم يسبق له نظير في تطبيق اللامركزية على الحكم المحلي لضمان المشاركة في صنع القرار على مستوى القواعد الشعبية، وهي تشرع أيضا في برنامج لكهربة الريف يشمل جميع بلداتنا وقرانا الكبيرة. وفي الوقت الحالي يحصل أكثر من ٨٠ في المائة من سكان الريف على مياه الشرب النقية.

ثانيا، وإذ تستورد غامبيا أكثر من ٨٥ في المائة من مواد البناء، فإنها لا يمكن أن تحل مشكلة الإسكان إلا بأن تشيع بين الشعب استعمال مواد البناء البديلة.

ثالثا، ما من جهد لتحقيق التنمية يكون مجديا بدون التمويل الكافي. ولهذا قررنا أن ننشئ مصرفا لتمويل الإسكان في غامبيا، والعمل في هذا المجال يتقدم بصورة تبعث الارتياح. وفي هذه الأثناء، أدت مبادرات القطاع الخاص إلى فتح نوافذ لتمويل الإسكان في اثنين من مصارفنا التجارية.

ومع ذلك، تجب الإشارة إلى أنه بدون أن يسود مناخ السلم والاستقرار لن تؤتي كل هذه الجهود ثمارا تذكر. ولذا فإننا نرى أن الحكم الرشيد، الذي يضمن السلم والاستقرار، يجب أن يكون هو المبدأ التوجيهي. وقد شهدنا جميعنا العديد من الحروب والصراعات المدنية عبر أفريقيا طوال السنين. وهذه الحالة قد أعاقت قدرة القارة على تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول. ونحن ببساطة ندمر من المساكن أكثر مما يتم توفيره منها كبديل. وتكثر هذه الحالات فعلا في جميع أنحاء أفريقيا. ومن أجل ضمان قدر أكبر من السلام، يجب علينا تعزيز التعاون الإقليمي. وبهذه الطريقة يمكننا تيسير وبناء الثقة والمزيد من التفاهم فيما بيننا.

وتؤمن حكومة غامبيا بنيل الحق الكامل والتدريجي في السكن الملائم وستستمر في توفير السكن لجميع مواطنيها في شكل مشاريع كبيرة للإسكان. وهناك مساواة في الحصول على الأرض بين الذكور والإناث. وتتمسك بهذه السياسة الحكومة وهيئة التأمين الاجتماعي وتمويل الإسكان في توزيع قطع الأرض.

والسياسة الراهنة للحكومة هي زيادة المساحات المفتوحة في المناطق السكنية. وتشمل السياسات والبرامج المتبعة حاليا إنشاء مناطق خضراء ومناطق أخرى ذات أهمية بيئية وثقافية. ومنذ مؤتمر الموئل زادت سهولة الحصول إلى عدد لم يسبق له نظير من الخدمات والانتفاع من عناصر البنية الأساسية، مثل المستشفيات، ومرافق الاتصالات، والطرق والمدارس.

وتولي الحكومة أهمية لتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتوفر سياستنا الصناعية نظاما للحوافز جذابا عريض القاعدة للمستثمرين المحتملين. وهذا يشمل إزالة العقبات والإجراءات البيروقراطية التي تعوق نمو القطاع الخاص.

وختاما، إذ نستهدي بنصنا الدستوري، ”رؤية غامبيا الموحدة ٢٠٢٠“ وفي تناغم معه، نهدف، ضمن مسائل أخرى، إلى تشجيع المشاركة في الحكم والتنمية المتوازنة. وستواصل حكومة غامبيا متابعة وتكثيف عملية سياسية وتأسيسية شاملة لتطبيق اللامركزية. وهذا من

شأنه أن يسهم في تخفيف الفقر وتهدئة مختلف التوترات الاقتصادية – الاجتماعية التي تنتج عن النمو السكاني السريع، والهجرة من الريف إلى المدن، والبطالة والفوارق بين الأقاليم في التنمية الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد محمد الخصيبي، الأمين العام لوزارة الاقتصاد الوطني بعمان.

السيد الخصيبي (عمان): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد، كوفي عنان، على دعوته الكريمة لسلطنة عمان للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر، الذي يسعى إلى تحقيق غايات إنسانية نبيلة لأجل توفير مأوى صحي وآمن ومستوطنات بشرية آمنة ومستدامة. كما أتوجه بالتهنئة الخالصة إلى رئيس الجمعية العامة لانتخابه رئيسا لهذه الدورة متمنين له النجاح والتوفيق في مهمته لتسيير أعمالها.

لقد أدركت حكومة بلادي أهمية المستوطنات البشرية منذ بداية الاهتمام الدولي بأوضاع تلك المستوطنات في العالم. فمنذ مؤتمر الموئل الأول، الذي عقد في فانكوفر بكندا عام ١٩٧٦، وبعد أن وُضعت أول استراتيجية تنموية بعيدة المدى للفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥، أخذت على عاتقها إعداد سياسات إسكانية وخطط هيكلية للمدن والمراكز الحضرية الصغيرة. ومع مطلع عام ١٩٩٦، وتزامنا مع انعقاد مؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول بنفس السنة، كانت الحكومة العمانية قد شرعت في تطبيق استراتيجية التنمية الثانية، وهي الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني، ''عمان ٢٠٢٠''. وكان من أبرز ما أكدت عليه تلك الاستراتيجية هو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ليس من خلال سياسات التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا من خلال تخفيض التباين في المستوى التنموي بين المناطق المختلفة، وكذلك بين مختلف فئات الدخل.

وترجمة لما تضمنته الاستراتيجيتين الأولى والثانية، فإن خطة التنمية الخمسية لسلطنة عمان منذ منتصف السبعينات سعت لتحقيق الأهداف التالية: أولا، توفير الإسكان الملائم بمستويات متعددة، خاصة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، وبأقساط ميسرة، وتحقيق أهداف التنمية المتوازنة، والاعتماد على الخطط العمرانية الطويلة المدى للمدن والمناطق والقرى، مع مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وثانيا، الاعتماد على التخطيط الشامل والمبرمج للأراضي واحتياجات السكان من المأوى، وإعطاء القطاع الخاص والأفراد دورا للمشاركة في تعمير الأحياء السكنية وتشجيع صناعات البناء الوطنية في إطار السياسات العامة للدولة. وثالثا، اعتماد معايير للتخطيط العمراني يلتزم بها عند إنشاء الأحياء السكنية الجديدة وتوسيع المستوطنات البشرية القائمة. وتعمل هذه المؤشرات على توفير متطلبات الأمن والاستقرار والنمو المستدام للمستوطنات البشرية في بيئة صحية وسليمة وآمنة. وفي هذا الإطار تضمنت خطط التنمية الإقليمية والمخططات الهيكلية للمدن توزيع الخدمات لكل المدن والقرى بدلا من قصرها على المدن الرئيسية ومراكز الأقاليم فقط. وذلك بغية خلق التوازن في مستويات التنمية والتحضر وتوزيع السكان.

وإيمانا بما ورد في بيان مبادئ وتعهدات مؤتمر اسطنبول، الموئل الثاني، من دعوة لتمكين جميع الفئات الاجتماعية من الحصول على المأوى واعتماد منهج تمكيني وتشاركي في توفير السكن واستدامة نمو المستوطنات البشرية، فإن سلطنة عمان في تنفيذها لجدول أعمال الموئل الثاني قد عززت مبدأ المشاركة الأهلية من خلال اللجان المحلية ولجان البلديات، كما وضعت اللوائح التنفيذية لمشاركة المؤسسات الرسمية والتشكيلات التطوعية غير

الحكومية في توفير السكن لمنتسبيها. وإن تلك السياسات والإجراءات التي اتبعتها بلادي خلال الـ ٢٥ سنة الماضية قد حققت أهدافها كما تُظهر ذلك البيانات الإحصائية الموضحة في التقرير المقدم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن التقدم المحرز في توفير السكن وتنمية المستوطنات البشرية.

واقتناعا من حكومة بلادي بأن المستوطنات البشرية القائمة على العدالة هي تلك التي يتيسر فيها لجميع البشر دون تمييز الحصول بصورة متساوية على السكن الصحي والرعاية الصحية والغذاء والمياه الصحية الكافية والتعليم في مستوطنات بشرية تتوفر فيها فرص العمل المنتج المشروعة والمختارة بحرية من قبل كل المواطنين والوافدين العاملين في السلطنة، فإن حكومة بلادي بجميع أجهزتها التخطيطية والتنموية وبمشاركة القطاع الأهلي والأكاديمي تؤكد بأن كل المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية التي صدرت عن مؤتمر اسطنبول، هي قيد التطبيق والممارسة من خلال المراسيم السلطانية السامية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف جميعها تيسير الحصول على الوحدات السكنية وبخاصة للفئات الأقل دخلا.

واعترافا بالطابع العالمي الذي تتسم به قضايا الإسكان والمستوطنات البشرية، فإننا نعتقد بأن العالم بأسره مسؤول عن تدهور أوضاع الإسكان والاستيطان البشري، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على ضرورة اعتماد نهج عالمي منسق للتغلب على المشكلات الراهنة، ولكفالة تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المستوطنات البشرية. وفي هذا السياق نود أن نعبر عن قلقنا حول مسألة المستوطنات غير الشرعية التي يتم بناؤها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن الاستمرار في بنائها يثير الكثير من النزاعات، الأمر الذي يؤدي إلى فقد عنصر الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، يسرنا أن نكرر الشكر إلى كل المنظمات الدولية التي أسهمت في الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر الدولي الهام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد روبرت مولوي، وزير الإسكان والتجديد الحضري بإدارة البيئة والحكم المحلي في أيرلندا.

السيد مولوي (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تعد مشاكل التحضر من المشاكل الشائعة لدى كل البلدان المشاركة، ولذا يكتسب جدول أعمال الموئل أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا فيما يتعلق باستخدامنا للأرض في بلادنا، والسياسات البيئية والإسكانية.

ومن خلال آلية التقارير الوطنية، تتيح لنا عملية الموئل أن نتشاطر الأفكار والخبرات، والنهج الإبداعية والمتنوعة للتصدي لهذه المسائل، وتشجع على ذلك. والسنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر اسطنبول كانت ذات أهمية خاصة لبلدي، إذ تزامنت هذه الفترة مع أقوى وأطول فترات النمو الاقتصادي التي شهدتها أيرلندا منذ عقود. وكانت المدن الأيرلندية، ولا سيما دبلن، هي القوة الدافعة لهذا النجاح الاقتصادي. ومع ذلك، فقد جلب لنا هذا ضغوطا جديدة. ويبين تقريرنا الوطني عن الموئل السرعة والمدى والطبيعة الأساسية للاستجابات اللازمة لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

وينصب التركيز الأساسي لجدول أعمال الموئل على الحاجة إلى التعاون بين كل الشركاء، من الحكومات الوطنية أو المحلية، أو المجتمعات المحلية والجماعات التطوعية، أو أرباب العمل ونقابات العمال. وتبين الخبرات التي اكتسبناها في الآونة الأخيرة أن مثل هذه الشراكة حيوية لبناء توافق الآراء المطلوب لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

ويتجسد هذا النهج القائم على الشراكة في صورة اتفاق وطني، هو برنامج الشراكة والإنصاف. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تأكيد القدرة التنافسية لأيرلندا وتنمية ازدهارها الاقتصادي على أساس مستدام، مع تعزيز نوعية الحياة في إطار مجتمع أكثر إنصافا وشمولا. وعلى سبيل المثال، فقد أنشأنا محفلا وطنيا للإسكان، حيث يمكن لجميع الشركاء الاجتماعيين أن يسهموا إسهاما مباشرا في وضع السياسات المتعلقة بالإسكان.

وهناك تركيز أيضا على بلورة مبادرات للإدارة المحلية الرشيدة، من خلال، مثلا، جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١، الذي يهدف إلى زيادة إشراك المجتمعات المحلية ومشاركتها في العملية الديمقراطية إلى الحد الأقصى. ويتضمن هذا تحديد التدخلات المستهدفة في المناطق التي يشتد فيها الحرمان المتراكم، وأيضا تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية.

وقد شرعنا في تنفيذ برنامج رئيسي لإصلاح الحكم المحلي يستهدف التشجيع على الانفتاح والشفافية على الصعيدين السياسي والإداري مع إشراك المجتمع والجماعات المحلية. وأُنشئت مجالس جديدة للتنمية على مستوى المقاطعات من أجل وضع استراتيجيات لنهج أكثر تكاملا للحكم المحلي والتنمية المحلية، ولضمان نظام أكثر ترابطا لتقديم الخدمات على المستوى المحلي.

وتلتزم الحكومة بتحقيق تنمية أكثر توازنا في جميع أنحاء البلاد. ونحن بصدد إعداد استراتيجية وطنية للأراضي، بهدف ضمان أن يكون للأقاليم نصيب أكبر من النشاط الاقتصادي في الأعوام المقبلة. وفي الوقت نفسه، ستتصدى هذه الاستراتيجية لمشاكل الاكتظاظ المترتبة على نمو منطقة دبلن الكبرى. وهكذا، فإن هذه الاستراتيجية ذات المنظور البعيد المدى – لفترة ٢٠ عاما – ستسهم في تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد.

وإن بلورة إطار لاستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر كانت من أهم المجالات التي ساعد فيها نهج الشراكة الاجتماعية على ترسيخ المساواة من خلال القضاء على الفقر. وتسلم هذه الاستراتيجية التي تغطي فترة ١٠ سنوات، بأن القضاء على الفقر أمر يكتسب أهمية حيوية في سياق السياسة العامة.

وعلى كل البلدان المشاركة أن تضع من السياسات والآليات ما يتفق مع المبادئ العامة قيد المناقشة هنا. وتوفير المسكن الملائم للجميع عنصر أساسي في السياسة الاجتماعية الأيرلندية وسيظل محورا للبناء على أساس المبادئ التي أرسيت في اسطنبول والتي سيتم التأكيد عليها من جديد في مشروع الإعلان. وقد شرعت حكومة أيرلندا في تنفيذ استراتيجية متكاملة للتصدي لمشكلة التشرد على نحو شامل. وتعترف هذه الاستراتيجية بأن التشرد أصبح يمثل على نحو متزايد عرضا للمشاكل الاجتماعية التي لا يمكن معالجتها في السياق الإسكاني فحسب. وذلك يتطلب نهجا شاملا يتضمن المأوى والدعم لتمكين الأشخاص المشردين من العودة للاندماج في المجتمع.

كما أنشأنا إطارا تشريعيا جديدا لتلبية احتياجات الإقامة للمسافرين. وعلى السلطات المحلية أن تضع وتعتمد وتنفذ برنامجا من خمس سنوات لتلبية احتياجات المسافرين في مناطقها. ويتضمن ذلك تلبية احتياجاتهم المحددة، مثلا، من خلال توفير أماكن للتوقف.

وكانت مسألة المساعدات الإنمائية الخارجية موضع اهتمام ونقاش كبير هنا خلال هذه الدورة الاستثنائية، ونحن ندرك أهميتها إدراكا تاما. وفي مؤتمر قمة الألفية المنعقد في العام الماضي، تعهدت أيرلندا رسميا بأننا سنبلغ الهدف الذي

حددته الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح المساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٧. وقد قطعت أيرلندا شوطا على طريق الوفاء بهذا الالتزام، إذ سيزيد برنامجنا الوطني للمساعدات الإنمائية بمقدار أربعة أضعاف بحلول عام ٢٠٠٧. وفي واقع الأمر، ستزيد أيرلندا الإنفاق على المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة ١٠٢ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣، مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٠، لتبلغ ٤٦٩ مليون دولار، وهي أكبر زيادة على الإطلاق في ميزانيتنا الوطنية للمساعدات الإنمائية الرسمية. وهذا المعدل للزيادة لم يسبق له مثيل بين أي من المانحين.

لقد حاولت أن أتناول بعض المجالات الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة لحكومة بلدي فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية للموئل. وهذه العملية قد وفرت فرصة قيمة لوضع تصور جديد للسنوات التي تنتظرنا.

وعلى الرغم من أن المشاكل جسيمة، والتغلب عليها سيكون اختبارا لعزيمتنا وقدرتنا على الإبداع، فقد رأينا كيف أن المجتمعات المحلية والبلديات والحكومات ترتقي إلى مستوى التحدي عندما تواجه ما يبدو أنها مشاكل يتعذر التغلب عليها. لذا، فإنني على يقين بأننا سننجح في تنفيذ المبادئ المحددة في مشروع الإعلان وضمان مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد هيريفلونا رامانانتسوا، وزير التنمية الوطنية والإقليمية والبيئة وتخطيط المدن في مدغشقر.

السيد رامانانتسوا (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم اليوم أمام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمسألة المستوطنات البشرية. وبصفتي ممثلا للسيد ديدييه راتسيراكا رئيس جمهورية مدغشقر، أرى من واجبي أن أنقل للأمين العام السيد كوفي عنان بالغ أسفه لعدم تمكنه من حضور هذه الدورة الاستثنائية، نظرا لضيق الوقت. وفي واقع الأمر، أن بلادي تعكف على وضع العناصر النهائية في هيكل اللامركزية: وأعني بذلك الأقاليم المستقلة ذاتيا.

ومع ذلك، ومن خلال إيفاد وفد كبير يضم العديد من المسؤولين العاملين في الميدان في قطاع المستوطنات البشرية، تود حكومة بلدي أن توضح مدى اهتمامنا العميق بالأهداف المحددة لهذه القمة العالمية المعنية بالمستوطنات البشرية.

وفي هذا الصدد، تود مدغشقر أن تثني بحرارة على الداعين لهذه الدورة الاستثنائية. ونعرب عن أصدق امتناننا وأعمق تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء الفريق المنظم للدورة.

وبعد مؤتمر اسطنبول لعام ١٩٩٦، قامت مدغشقر، شأنها شأن البلدان الأخرى، بوضع سياسة بشأن المستوطنات البشرية، تستهدف، في مرحلتها الأولى، إيجاد الطرق والوسائل الملائمة لحل المشكلة الآنية، والمتمثلة في عدم كفاية الوحدات السكنية. وفي هذا الوقت، كان المتوفر لدينا من الأبنية السكنية يظهر عجزا يقدر بعدة مئات الآلاف من الوحدات السكنية.

وهكذا، بدأنا في تنفيذ سياستنا بعقد اجتماع ضم كل المعنيين بأمر المستوطنات البشرية – من مقاولي القطاعين العام والخاص، محليين وأجانب؛ وممثلي المصارف وشركات التأمين؛ ومنتجي مواد البناء؛ والحرفيين وما إلى ذلك – وتركيز اهتمامهم على الهدف المتمثل في بناء ٣٥ ٠٠٠ وحدة سكنية في غضون خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، وبغية التشجيع على البناء بالجهود الذاتية، تتيح الحكومة الإسكان بقدر أكبر للأسر محدودة الدخل، بأن تعرض عليها إمكانية الحصول على قطعة أرض مساحتها ٢٠٠ متر مربع

بسعر منخفض للغاية، وذلك في إطار برنامج ابتكاري أطلق عليه ''أسرة واحدة، قطعة أرض واحدة''.

وفي الوقت نفسه كنا نفكر في مستقبل مشاكل الاستيطان البشري لأمتنا، معتمدين في ذلك على بيانات ديموغرافية تظهر وجود معدل نمو في السكان بالمدن يبلغ خمسة في المائة، وهو أعلى بكثير من المعدل الوطني البالغ ٢,٨ في المائة. وبهذا المعدل، خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، سيعيش ٣٥ في المائة من سكان مدغشقر في البلدات والمدن. وهناك ستون قرية ريفية من الفئة الأولى، وهي مراكز الحكم المحلي الفرعية السابقة، التي تمر الآن بالتحضر، ستصبح بلدات ثانوية.

إن التحضر يجري بلا هوادة. وهذه الحركة هي نتيجة للانتقال إلى الاقتصاد التجاري والصناعي والهجرة الريفية والنمو السكاني الطبيعي. ولم يعد في الحقيقة من الممكن النظر إلى التنمية الحضرية بمعزل عن التنمية الريفية. فتطور الاثنين يسير في خطر متواز ويتبع منطق الاعتماد المتبادل. فالبلدات والريف تعتمد الآن على بعضها بعض وهي مستقلة عن تقلبات الأسواق الأجنبية. فالبلدات أصبحت مراكز استقبال ومراكز خدمة لسكان الريف، وكذلك مراكز لتجميع ومعالجة وتسويق المنتجات الإقليمية.

ومن ثم، فإن تحليل أدوار البلدات في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد والأراضي، وكذلك دراسة الفقر في المناطق الحضرية، دفع، بنا إلى صياغة برنامج حضري لمنع الفقر ويشمل نهج هذا البرنامج، الذي تم وضعه من خلال عملية مشاركة جماعية بين العديد من الشركاء ومن خلال المشاورات في الميدان، ومنسقين للمشاريع، والروابط، والمجالس البلدية الحضرية والريفية من الفئة الأولى والوزارات ومصادر التمويل. ولقد حددت هذه العملية أربعة أهداف استراتيجية: الحكم الحضري، أحوال المعيشة والمستوطنات البشرية، والتنمية الاقتصادية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وكذلك الإدماج الاجتماعي الحضري. وهذه الأهداف الأربعة هي الخطوط الرئيسية لخطة العمل التي سيتم تنفيذها في ١٠٣ منطقة حضرية في المنظومة الحضرية الوطنية، التي تتراوح ما بين مراكز صغيرة تشهد تنظيما، وبين بلدات ثانوية وعواصم إقليمية والعاصمة الوطنية.

وسيتم تعزيز القدرة على إدارة تنمية علاقات الشراكة مع السلطات المحلية في الدولة أو التخطيط لها. وبالنسبة للبيئة المعيشية والمستوطنات السكنية، ستكون هناك محاولة لتحسين أحوال الفقراء وجعل اقتنائهم للأرض والسكن والخدمات الأساسية أمرا ممكنا. والغرض هنا هو إدراج المقاطعات المهملة ورفع مستوى الهياكل الأساسية، وكذلك تطوير آليات التمويل مع التطلع أيضا إلى التوسيع التدريجي للمدن.

وفيما يتعلق بخطة التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية، فالغرض هنا هو تطوير قدرات الشركات وتنشيط التجارة بين المناطق والبلدات وتيسير نشأة الأقطاب الاقتصادية الإقليمية.

وفيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي الحضري، سيكون هناك إدماج اجتماعي اقتصادي أكبر للفقراء ومحاولة لتشجيع إحساسهم بالمواطنة ومشاركتهم في مكاسب النمو، وكذلك لضمان حماية الأشخاص والممتلكات.

وتنفيذا لهذا البرنامج، قام عُمد البلدات والمدن بالتعبير عن الاحتياجات والأولويات حسب نوع البلدة أو المدينة من خلال مشاورات ميدانية. ولزيادة تحديد هذه الأولويات وتوطيد عملية الشراكة وتعزيز استدامتها تم اقتراح مشاركة كل من السلطات المحلية والدولة في هذه

التركيبة، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى إبرام عقد بين الدولة والمدينة.

الوفود الموقرة، لقد جاء انعقاد هذه الدورة الاستثنائية في الوقت المناسب لبلدنا حيث أن التحديات المرتبطة بالتنمية الحضرية في استراتيجيتنا الوطنية لخفض الفقر تتطلب الدعم الضروري لشركائنا الإنمائيين إذا كان يراد تحقيقها ويراد لها أن تكون مثمرة.

وختاما لكلمتي، أود أو أكرر التزامنا الكامل تجاه التوجهات الجديدة التي يشجعها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تحت قيادة السيدة آنا كاجومولو تيبايجوكا، التي ترتكز على موضوعين رئيسيين: أمن السكنى والحكم الحضري السليم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل السيد تشومبو، وزير الحكم المحلي والأشغال العامة والإسكان الوطني في جمهورية زمبابوي.

السيد تشومبو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): مثل أي بلد نامي، تواجه زمبابوي مشاكل، إلا أن عزمنا على تنفيذ جدول أعمال الموئل لا يتطرق إليه الشك، وقد اتُخذت خطوات كبيرة في هذا المسعى.

إننا نرى روح الفريق التي أوجدها إنشاء لجنة الموئل الوطنية لدينا بوصفها استراتيجية رئيسية لخفض قوائم الانتظار للحصول على المساكن الموجودة في كل مركز حضري في زمبابوي وللمساعدة على توفير المأوى بالمناطق الريفية أيضا. وإن المسؤوليات الرئيسية للجنة الموئل التابعة لنا هي تيسير وتنسيق وتشجيع أنشطة كل الشركاء الذين يريدون المشاركة في توفير المأوى.

ولقد تم إحراز بعض التقدم في توفير المأوى لمواطني زمبابوي، حتى على الرغم من أن العجز الوطني لدينا في توفير السكن ما زال يتجاوز المليون وحدة. وتنأى حكومتي عن دور المدبر المباشر للإسكان وتنتقل إلى دور الميسر. إذ أننا نشجع على توفير السكن وتيسيره من خلال عدد من النهج التي تشمل مشاركة السلطات المحلية والقطاع الخاص والمانحين والمستفيدين أنفسهم، وفي علاقات شراكة تمكن من الاستفادة المشتركة من الموارد والمهارات. ولقد أسفرت هذه النهج عن تشييد أكثر من ١٠٠ ألف مسكن جديد منذ مؤتمر اسطنبول في عام ١٩٩٦.

ووضعت اللجنة سياسة الإسكان الوطني، والتي أقرتها الحكومة وهي الآن إطار عملنا في تحقيق المزيد من التقدم نحو ضمان وجود مكان لائق لكل مواطن في زمبابوي يدعوه دارا له. وكانت الوثيقة السياسية هذه نتاج مشاورات كثيفة، وبذلك تحظى بولاء ودعم يفوقان حدود الدوائر الحكومية.

وانسجاما مع دورنا كميسرين، شرعت حكومتنا في عملية لتحقيق اللامركزية، خاصة في الأراضي والهياكل الأساسية الحضرية التي تدار إدارة مركزية. وفي الوقت الذي تنفذ فيه عملية تحقيق اللامركزية، من واجبنا أن نضمن قدرة السلطات المحلية على التعامل مع السلطات والمسؤوليات الجديدة المناطة بها. لذلك نضطلع بعملية لبناء القدرات في مجالسنا، ويسعدني أن أعلن أنه يتم تحقيق بعض النتائج السارة.

وتبحث زمبابوي باستمرار عن ابتكارات في تكنولوجيا البناء والأجهزة التنظيمية. وكذلك تشجع السلطات المحلية على البحث عن مواد بناء وأساليب لتقديم الخدمات البديلة، وتجريبها واختبارها. وقد تطلب هذا تغييرا للنماذج المتبعة، إلا أننا نشهد بعض النتائج الإيجابية بالرغم من مواجهة بعض الإخفاقات.

ونحن في زمبابوي لسنا قلقين إزاء الإسكان الحضري فحسب، نظرا لأن أغلبية سكاننا يعيشون في مناطق ريفية.

لقد شرعت حكومتي في برنامج كبير لإصلاح الأراضي استرعى قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي.

وبرنامج إصلاح الأراضي ليس مجرد برنامج لإعادة توزيع الأراضي. فهو يتضمن توفير البنية الأساسية، والسكن، والمدخلات بغية تمكين المزارعين من تحقيق الازدهار وتحسين أساليب حياتهم. ونظرا لكبر حجم برنامج إصلاح الأراضي، سنشهد تغييرا رئيسيا في أنماط الاستيطان في بلادنا. فتشييد ٢٠٠ ٠٠٠ مترل جديد للأشخاص الذين حرموا لسنوات من الحصول على أراض زراعية والذين عانوا من الفقر الناتج عن ذلك يعتبر تحديا رئيسيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بالمجتمع الدولي التقدمي أن يشاركنا في بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الخلل وتيسير حياة لائقة لجميع أفراد شعبنا.

ومثلما قلت من قبل، نعمل على نزع الطابع المركزي عن السلطة لصالح السلطات المحلية، ويسّرنا لها توفير البنية الأساسية. ونحن نتوخى تحقيق تنمية المراكز الحضرية الصغيرة بدلا من توسيع المدن الكبرى. وأنشأت حكومتي بالفعل نظاما للمكاسب الضريبية التي يجنيها المستثمرون في هذه المراكز الصغيرة.

وسيتفق الأعضاء معي على أنه بغية تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل، ينبغي توفير ما يلزم من تمويل. وحسبما تنص عليه الفقرة ٢٦ من مشروع الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، فإننا ندرك أن

> ''تعبئة الموارد المحلية وكذلك السياسات الوطنية السليمة حاسمة الأهمية بالنسبة لتمويل المأوى والمستوطنات البشرية''. (A/S-25/2، الفقرة ٢٦)

علاوة على ذلك، يتطلب جدول أعمال الموئل من الحكومات أن تعزز الآليات المالية القائمة وأن تضع نهجا ابتكارية لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

وفي هذا المجال، تتصدر حكومتي، إلى جانب القطاع الخاص، إنشاء سوق ثانوية للرهن العقاري كوسيلة لتعبئة التمويل الداخلي. وثمة قانون جديد ينظر فيه بنشاط لإدخال أطراف رئيسية جديدة، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، والمصارف، في مجال تنمية المساكن. وبرنامج بناء القدرات الذي تديره حكومتي يشجع السلطات المحلية على المشاركة في أسواق رأس المال. وأنشئت الآن وكالات لتقييم القدرة على الاقتراض بالنسبة للسلطات المحلية التي تريد أن تستلف من الأسواق المفتوحة.

وعلى رغم بذل تلك الجهود، سيكون لدينا دوما نقص في الموارد. وفي الدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية، أشرت إلى أن أفريقيا لديها بعض أفقر البلدان في العالم. والفقرة ٥٠ من جدول أعمال الموئل تطالب البلدان المتقدمة النمو أن تسعى

> ''لبلوغ الرقم المستهدف والمتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي''. (A/CONF.165/14، المرفق الثاني)

وتمشيا مع ذلك الحكم، أناشد العالم الأول أن يقدر موقفنا ويدعم برنامج البنك الدولي الخاص بأفريقيا عن طريق تمويل المبادرات التي يتخذها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وعن طريق توفير الدعم المالي لوكالات الأمم المتحدة التي تتصدى للمشاكل في أفريقيا.

وأريد أن أؤكد للمشاركين على أننا لن نتوقف عن السعي إلى كفالة أن يصبح الحق في الحصول على مسكن، وهو ما ينص عليه الإعلان، حقيقة في زمبابوي. ويقال دوما

إن العالم أصبح قرية عالمية؛ ونحن بالتأكيد نريد أن يكون جزؤنا من القرية مؤلفا من مساكن لائقة وملائمة بيئيا ومعقولة التكلفة، يملكها شاغلوها، وليس من الأكواخ التي غالبا ما ترتبط بالعالم الثالث.

وأناشد جميع المشاركين أن يفكروا في الأجيال المقبلة. فهي لن تستطيع أن تنسب إلينا الفضل والشرف إلا إذا خلفنا وراءنا بيئة لائقة للحياة. وينبغي لهذه الدورة أن توفر لنا الأمل وينبغي أن توجد شعورا بالحاجة الملحة. وأتمنى لنا جميعا مداولات مثمرة فيما نسعى إلى إرساء أساس صلب للمستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فرنسيس بابو، وزير الدولة للأشغال والإسكان والاتصالات في أوغندا.

السيد بابو (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف واعتزاز لي أن أخاطب الجمعية في هذه الدورة الاستثنائية بالنيابة عن حكومة أوغندا. لقد شاركت أوغندا مشاركة كاملة في الاجتماع الإقليمي الذي انعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وتؤيد حكومتي إعلان أديس أبابا المتعلق بالمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة. وفي ذلك الإعلان، أكدت الدول الأفريقية الأعضاء التزامها من جديد بجدول أعمال الموئل الذي اعتمد في اسطنبول، في مجالات منها توفير المساكن اللائقة للجميع، وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة، وتمكين الناس وجعلهم يشاركون في العمل مشاركة شاملة، والمساواة بين الجنسين، والانخراط في المجرى الرئيسي للأحداث. وتتطلب أوغندا إلى إدراج العناصر الرئيسية لإعلان أديس أبابا في الوثيقة الختامية المتعلقة بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة لأنها توفر مبادئ توجيهية مفيدة وفعالة في تصميمنا على تحسين مستوطناتنا البشرية.

وأوغندا، على غرار الدول النامية الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، تواجه عددا من التحديات والقيود في تنفيذ جدول أعمال الموئل، وهي تتضمن الفقر والبطالة اللذين يتركان أثرا سلبيا ويعيقان معظم الأسر في الجهود التي تبذلها من أجل تحسين أوضاعها السكنية ونوعية الحياة؛ والضعف المؤسسي الناجم عن القدرات غير الكافية للأطراف الرئيسية على جميع الصعد. وعلى رغم كل تلك القيود والتحديات، نسعى إلى تنفيذ جدول أعمال الموئل. وفي ذلك الصدد، تحث أوغندا الدول الأعضاء الأخرى على ضمان أن يشكل القضاء على الفقر والتخفيف من عبء الديون جوهر الإعلان. فجميع جوانب الإعلان الأخرى تدور حول هذين العاملين.

والإنسان الجائع إنسان غاضب. فالديمقراطية، والحكم الرشيد، وتوفير المساكن للجميع، وكل القيم الأسرية، أمور لن تتحقق إذا كان الناس جياعا. ونحن ندرك جميعا أن التنمية المستدامة عنصر رئيسي آخر لجدول أعمال الموئل. وتعطي حكومة أوغندا أقصى الأولوية للقضاء على الفقر. فلقد اعتمدنا خطة عمل شاملة للقضاء على الفقر، وأنشأنا صندوقا لذلك، إلى جانب عدة برامج أخرى لتمكين الناس وتحسين الدخل لجميع الأسر.

وثمة حاجة ماسة إلى أن يقوم شركاؤنا في التنمية بتعزيز دعم القضاء على الفقر عن طريق الإسهام في تحقيق الهدف الدولي المتفق عليه المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي. وخطة الاستثمار العام بأكملها تستهدف في بلادي حاليا القضاء على الفقر. وقد أسفر ذلك حتى الآن عن تخفيض نسبي في مستويات الفقر. وأمكن تحقيق ذلك الخفض في المقام الأول بفعل استقرار الاقتصاد الكلي والتمسك بالإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الحكومة في تنفيذها منذ عام ١٩٨٦. ونتيجة لذلك، باتت

أوغندا مؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وأوغندا، بسبب ما لديها من تجربة، تؤيد تأييدا تاما التخفيف بالكامل من حدة ديون البلدان النامية في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي التلطيف من شروط تخفيف حدة الديون.

وتقدر أوغندا ما للأراضي وامتلاك الأراضي من أهمية للمستوطنات البشرية وللتنمية عموما. ومثلما قال تشارلز أبرامز قبل زمن بعيد، ''كلما تعزز امتلاك الأراضي كلما ازداد البناء رسوخا''. وإني فخور بأن أقول إن دستور أوغندا وضع ملكية الأراضي بين أيدي مواطني أوغندا. فهو يعترف بمختلف أنواع تملك الأراضي، بما في ذلك التملك العرفي والتملك المطلق. بالإضافة إلى ذلك، فإن قانون الأراضي الجديد لعام ١٩٩٨ يمنح حق التملك لسكان الأحياء الفقيرة السابقين الذين دام شغلهم لها ١٢ عاما أو أكثر.

وفيما يتعلق بنوع الحكم، تؤيد أوغندا تمام التأييد اللامركزية والحكم الديمقراطي. يوفر قانون الحكومة المحلية لعام ١٩٩٧ الإطار القانوني لتشغيل نظام الحكم اللامركزي. وقامت الحكومة بإضفاء طابع اللامركزية على النحو الأوفى فيما يتعلق بالسلطات التنفيذية والتشريعية، فضلا عن سلطات اتخاذ القرارات المالية. والحكومة بصدد القيام بعملية تطوير ميزانية التنمية بصورة تدريجية.

ونظام الحكم مسألة لها أهمية حاسمة في تطوير المستوطنات البشرية المستدامة. وفي إطار سياسة الحكم القائم على أساس اللامركزية والسياسة التمكينية المعنية بالإسكان، تم تمكين المنظمات الاجتماعية لتقوم، على أساس الاعتماد الذاتي، بتخطيط وتنفيذ برامج تنمية المأوى والمستوطنات البشرية.

وفيما يتعلق بإدارة البيئة، أنشئت السلطة الوطنية لإدارة البيئة التي يمكنها نظامها الأساسي من الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بالبيئة في أوغندا. ويجري إدخال مفهوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل البيئة الحضرية في أوغندا بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويرمي هذا المفهوم إلى تحسين الخدمات والبنية الأساسية. وتثني أوغندا على هذه المبادرة بين القطاعين العام والخاص وتلتزم بتنفيذها كتدبير يسعى إلى تحسين البيئة المعيشية في البلد.

ونثق ونعتقد بأن هذا هو الوقت الملائم لتنفيذ أمانينا والتزاماتنا فيما يتصل بعملية اسطنبول + ٥ كلها وأن كل الجهات المؤثرة سوف تقوم بدورها لضمان المضي قدما بالمبادرات المقترحة في المستقبل. وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أكون مثل أولفر تويست بأن أطلب من شركائنا في التنمية أن يقدموا المزيد كي يتسنى لنا أن نحقق جدول أعمال الموئل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة الشيخ خالد بن عبدالله الخليفة، وزير الإسكان والزراعة في البحرين.

الشيخ الخليفة (البحرين): يشرفني أن أتحدث اليوم أمامكم بصفتي رئيسا لوفد دولة البحرين في أعمال الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني.

ويسعدني أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم. كما يشرفني أن أنقل لكم تحيات القيادة بدولة البحرين. البحرين الدولة العصرية الحديثة التي تشهد تطورا سياسيا ديمقراطيا يؤكد على حقوق الإنسان وحرية الرأي والمشاركة النيابية. وهو ما قدمه صاحب السمو الشيخ

حمد بن عيسى آل خليفة الأمير المفدى لشعب البحرين الوفي في الميثاق الوطني الذي أيده ووافق عليه الشعب بأغلبية مطلقة.

لقد ساهمت دولة البحرين مساهمة فعالة في تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني على المستويين الإقليمي والوطني خلال السنوات الخمس الماضية، كما هو موضح بالتقرير الوطني. وتوجت مساهمتها تلك باستضافة المؤتمر التحضيري الإقليمي عام ٢٠٠٠، إيمانا منها بأهمية التعاون الإقليمي.

وإن إعلان المنامة الذي صدر في أعقاب اختتام المؤتمر يؤكد هذه الحقيقة جملة وتفصيلا، ويعكس بصورة جلية استراتيجية ورؤى الدول المشاركة وتطلعاتها نحو مستقبل المستوطنات البشرية خلال القرن المقبل مع التأكيد على ارتباطها الوثيق والعضوي بالتنمية المستدامة، بغية تحقيق حياة أفضل لشعوبها ودولها. ونأمل أن ينعكس ما جاء في إعلان المنامة في الوثيقة الختامية التي سوف تصدر عن هذه الدورة.

وفي إطار التعاون المستمر مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، قامت دولة البحرين بتنفيذ برنامج المؤشرات الحضرية وإطلاق المرصد الحضري.

تولى الرئاسة السيد شهاب (ملديف) نائب الرئيس.

وتعكف البحرين على دراسة مشتركة مع المركز حول استراتيجية التنمية الحضرية. وفي هذه المناسبة نعرب عن تقديرنا لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لاختياره دولة البحري لتكون إحدى الدول التي ستطلق فيها الحملة العالمية للإدارة الحضرية السليمة والرشيدة. ومن جهتنا سنعمل على مواصلة دعمنا لبرنامج وأنشطة المركز.

وإيمانا من البحرين، كدولة عضو في الأمم المتحدة ومنظماتها، ومؤخرا كعضو في لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وثقة منها في نتائجها ووثائقها وقراراتها الإيجابية، فإنها تشارك بفعالية في المؤتمرات والدورات والاجتماعات التي تنظمها هذه المؤسسات الدولية، وخاصة في مجال المستوطنات البشرية التي تضطلع بنشاطاتها في دولة البحرين وزارة الإسكان والزراعة. وفي هذا السياق، شاركت دولة البحرين دول العالم في مؤتمر فانكوفر عام ١٩٧٦ ومؤتمر اسطنبول عام ١٩٩٦. هذا على الصعيد العالمي.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن دولة البحرين تشارك العالم في يوم الموئل والدول العربية، في يوم الإسكان العربي الذي اختاره مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ليؤكد على أن الإسكان استقرار وبيئة آمنة.

أما على الصعيد الوطني فقد خطت دولة البحرين خطوات متقدمة في مجال المستوطنات البشرية منذ إنشاء وزارة الإسكان في دولة البحرين عام ١٩٧٥. ولقد أقرت حكومة البحرين مبدأ توفير المسكن الملائم لكل أسرة لا تملك ولا تستطيع أن تنشئ مثل هذا المسكن، وذلك عملا بالمادة ٩، الفقرة واو من دستور دولة البحرين، التي تنص على أن تعمل الدولة على توفير المسكن لذوي الدخل المحدود.

وتعددت المشاريع والقنوات الإسكانية حتى غطت احتياجات ٦٢ في المائة من المواطنين تقريبا. ولم يقتصر الأمر على هذه الخدمات، بل هناك رعاية اجتماعية إسكانية دائمة تقدمها حكومة البحرين للأسر المحتاجة التي تواجه ظروفا طارئة، بالإضافة إلى المكارم الأميرية للرعاية الاجتماعية لكافة المنتفعين بالمشاريع الإسكانية. وهذا ما يتوافق مع توصيات وقرارات مؤسسات الأمم المتحدة؛ وخاصة مركز

المستوطنات البشرية، وتوجهات دولة البحرين بقيادة أميرها المفدى.

إننا نتطلع إلى نجاح هذه الدورة في إرساء المرتكزات الأساسية نحو توفير حياة كريمة لكل أسرة وكل فرد في مجتمع آمن مطمئن على يومه ومستقبله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي عبد العلي زادة وزير الإسكان والتنمية الحضرية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد عبد العلي زادة (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم باللغة الفارسية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): إن استعراض فترة الخمس سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد في اسطنبول ينبغي أن يهيئ لنا فرصة فريدة للقيام بتنفيذ جدول أعمال الموئل، وتقييم إنجازاتنا وتحديد العقبات التي واجهتنا على هذا الطريق، وتحديد التحديات الحالية والتحديات التي سوف تطرأ والسعي من أجل اتخاذ المزيد من المبادرات والإجراءات لمواجهة تلك التحديات. والأساس المنطقي الوحيد لهذه الدورة الاستعراضية هو أن نكون قادرين على الاستفادة من الماضي والمضي قدما نحو المستقبل.

أولا وقبل كل شيء، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لكل ما يقوم به من عمل جيد، بما في ذلك إعداد مبادئ توجيهية مفيدة للغاية تقدم البلدان التقارير بناء عليها.

فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل، بادرنا خلال السنوات الخمس الماضية باتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الرامية إلى جعل العملية مستدامة. واسمحوا لي بأن أسترعي الانتباه إلى بعض الدروس المستفادة من العملية.

أولا، كما أكد في الاجتماع التحضيري الإقليمي الرفيع المستوى، فإن الحصول على الأراضي فقط لا يكفي لتوفير السكن. وبعد عشرين عاما من التجربة، تم التحول على مستوى السياسة الوطنية من مجرد توفير الأرض إلى توفير السكن. ثانيا، صاحب التحول في سياسة توفير السكن تأكيد أكثر وضوحا على نشاط ومساهمة القطاع الخاص، الذي يمكن تماما تبين أثره الإيجابي على المستوى الوطني.

ثالثا، إن وضع وتنفيذ خطة ''الاستئجار بسبيل التملك'' للمتزوجين الشبان وللأسر التي تعولها نساء ثبتت فعاليته كسياسة شعبية لها مستقبل براق؛ رابعا، زيادة قدرة الشباب والفقراء على الحصول على الائتمان المالي بدعم الصناديق غير الحكومية المتخصصة التي لا تسعى إلى تحقيق الربح والمؤسسات الائتمانية؛ وخامسا، تعزيز دور المنظمات الشعبية كمؤسسات فعالة قادرة على توفير الإسكان؛ وسادسا، إنشاء نظام متكامل منسق للإدارة الحضرية والريفية لمراقبة وتوجيه عملية التنمية الحضرية وأنشطة الوكالات المسؤولة عن توفير خدمات ومنشآت البنية الأساسية؛ وأخيرا، التأكيد على القضاء على الاحتكار، وتعزيز المشاركة الشعبية والمجتمع المدني وأنشطة المنظمات غير الحكومية، وتعزيز استثمار القطاع الخاص وتعزيز دور المجالس الإسلامية المحلية.

وفيما يتعلق بتعزيز الحكم المحلي، أود أن أضيف أنه في أوائل ١٩٩٠ أجريت انتخابات ديمقراطية حرة في جميع أنحاء البلاد لتشكيل مجالس محلية ومجالس مدن ومجالس قرى، وبالتالي اتخذت خطوة كبرى نحو اللامركزية الفعالة لصنع القرارات، والشراكة والمساهمة في تنفيذ السياسات.

اسمحوا لي الآن بأن أسترعي الانتباه، بإيجاز شديد، إلى بعض المشاكل الرئيسية الحالية والمتكررة التي تواجه المجتمع الدولي. أولا وقبل كل شيء، لا بد لي من القول

بأنني أتفق معكم، سيدي الرئيس، على أننا في بداية الألفية الحضرية. لكن، علينا ألا ننسى الألفيات الريفية المهملة تماما، ولا سيما في العالم النامي.

ومما يعتبر أسوأ من المحنة الريفية حالة اللاجئين الخطيرة، وهي ظاهرة مؤسفة قائمة ذات أبعاد عالمية وتتطلب أيضا استجابة عالمية جماعية عاجلة. ومحنة اللاجئين والمشردين خير مثال عليها محنة الشعب الفلسطيني المقهور. ونحن نعتقد أن هذا التجمع الدولي الهام بشأن المستوطنات البشرية يجب، بحكم أساسه المنطقي، أن يتخذ موقفا قويا للغاية في السياسة الإسرائيلية المتمثلة في التدمير المنتظم للمنازل الفلسطينية وفي نفس الوقت توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإني إذ أتكلم هنا كممثل لجمهورية إيران الإسلامية، لا يسعني إلا أن أنهي بياني بملاحظة إيجابية وأذكر أن نموذج الحوار بين الحضارات، يوفر، بفضل الرئيس خاتمي، أنسب إطار وأداة للنهوض بمستوى أسمى من التفاهم العالمي والتعاون الدولي الفعال. ولن تتاح للمجتمع الدولي الفرصة لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل والمؤتمر الاستعراض الحالي إلا عن طريق التعاون القائم على الحوار على كل المستويات.

أشكركم كثيرا، سيدي الرئيس، وأتمنى لكم وللمكتب كل نجاح في قيادة المؤتمر إلى نتيجة ترقى إلى مستوى تحدي الوقت والوضع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد نغويين تان فان، نائب الوزير، بوزارة التعمير في فييت نام.

السيد نغويين تان فان (فييت نام) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا، بالنيابة عن وفد حكومة فييت نام، بأن أحيي الممثلين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المستوطنات البشرية.

لقد اعترف بالإسكان كحق إنساني أساسي للفرد وهو يمثل شاغلا أساسيا في الحياة اليومية للجميع في كل قطاعات الحياة. وفييت نام دولة لها أراض محدودة وذات كثافة سكانية عالية. ولها اقتصاد نام وتمر بظروف مناخية قاسية. وكل تلك العوامل تجبر الفييتناميين على الادخار لتحسين مساكنهم، وليسهموا بالتالي في زيادة المساكن المتوفرة.

والحكومة إذ تضع في اعتبارها دور وأهمية المستوطنات البشرية داخل العملية الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ركزت بوضوح جهودها واهتمامها على حل مشاكل الإسكان، ولا سيما ببناء المستوطنات في المناطق الحضرية، كما هو متوقع، حتى تتمكن من الوفاء بمتطلبات الإسكان في وجه التحضر السريع في السنوات الأخيرة.

ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول، تحققت تغييرات عظيمة وإيجابية في تطوير المستوطنات البشرية في فييت نام. وتقوم حكومة فييت نام بوضع سياسة إلغاء نظام الدعم الإسكاني وتوضح كل إمكانيات الإسكان للسكان، وبخاصة في المناطق الحضرية.

وركزت الدولة اهتماما خاصا على سلسلة من السياسات، ترمي، في جملة أمور، إلى إعادة تأهيل آلية سياسة الاستثمار الإسكاني من أجل التنمية، وتعزيز العمالة الماهرة للمشاركة في بناء المستوطنات، وخصخصة المستوطنات الحكومية، والإذن بإعطاء الأولوية للاستثمار في بناء المستوطنات في المناطق الحضرية، وتيسير الحصول على

الأراضي للمستوطنات ولغيرها. وهذه السياسات أحدثت تغييرات إيجابية في قطاع الإسكان في فييت نام.

وتم خلال السنوات الخمس الماضية بناء حوالي ٣٩ مليونا من الأمتار المربعة من المساكن الجديدة؛ وبُنيت ٧٥ في المائة من هذه المباني برأس مال السكان الخاص. وبلغ متوسط المساحة المتاحة لمعيشة الفرد ثمانية أمتار مربعة في عام ٢٠٠٠. وتولي الحكومة اهتماما خاصا لبناء مساكن في المناطق التي تتأثر بالفيضانات وبالأعاصير ولتحسين البيئة على طول القنوات في المناطق الحضرية والأماكن الصناعية.

وتشجع الحكومة على تشييد مباني الشقق السكنية في المدن لتلبية متطلبات ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة من السكان. ونحن نولي أهمية كبيرة لهذا التشييد، الذي يجري وفق مقتضيات استخدام الأرض ومتطلبات النمو السكاني.

لكن نقص العرض في الوحدات السكنية ووجود ١٠ ملايين متر مربع من المساكن في حالة سيئة لا يزال يمثل تحديا كبيرا لفييت نام. وتنطبق هذه المشكلة بوجه خاص على إسكان ذوي الدخل المنخفض – في المدن الكبيرة وفي المناطق الريفية حيث تحدث في كثير من الأحيان فيضانات وأعاصير مدارية.

وقد قام أفراد بأنفسهم ببناء العديد من الوحدات السكنية في المناطق الحضرية. ولكن البنية التحتية لمعظم مشاريع الإسكان ليست ملائمة، وليست هناك ضوابط للمحافظة على البيئة وجمالها الطبيعي. وبالتالي فإنه، بالإضافة إلى زيادة توفير المساكن، فإن حكومة فييت نام وسلطات المناطق الحضرية ستتخذ تدابير على سبيل الأولوية لحل المشاكل المرتبطة بتشييد المساكن غير المخطط وغير المنضبط.

وترتبط السياسة الإسكانية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاجتماعية الأخرى، مثل القضاء على الجوع، وتخفيض نسبة الفقر واستحداث فرص العمالة، وكلها ترمي إلى تعزيز المساواة الاجتماعية. وإذا ما بُوشِر بتشييد المساكن والإصلاح البيئي معا فإنهما سيحفزان نموا صحيا في سوق الإسكان ويسهمان في تنمية الاقتصاد الوطني.

يحتاج السكان الفقراء وذوو الدخل المنخفض إلى أن تقدم لهم المساعدة على سبيل الأولوية في مجال الإسكان. ومن أجل حفز جميع جوانب الإنتاج، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي في قطاع التنمية الإسكانية، ستضع الحكومة سياسة لجعل الظروف أكثر ملاءمة للاستثمار في تشييد المساكن ولإعطائها مزيدا من الأولوية.

وخلال السنوات الخمس المقبلة سيتطلب سكان الحضر ٦٠ مليون متر مربع إضافية من المساكن، مما سيساعد على زيادتها إلى متوسط ١٠ إلى ١٢ مترا مربعا للفرد. وشرعت فييت نام في تنفيذ استراتيجية اقتصادية واجتماعية للفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، وخطة خمسية للفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥. ونحن منفتحون للعلاقات مع جميع البلدان والمنظمات الدولية على أساس المساواة في التعاون والتنمية.

وفي مجال التنمية الإسكانية، تلتزم حكومة فييت نام بتهيئة الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي في فييت نام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أملنا في أن نتلقى عما قريب المساعدة القيمة المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد من جميع أرجاء العالم دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فييت نام عموما وسياستها الإسكانية خصوصا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إليانا توريانو، وزيرة الدولة بوزارة الأشغال العامة والنقل والإسكان برومانيا.

السيدة توريانو (رومانيا) (تكلمت بالانكليزية): إن الحكومة الرومانية، في تقييمها للتقدم المحرز تجاه الوفاء

بالتزامات واستراتيجيات جدول أعمال الموئل، تود أن تعرض على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حالة تنفيذ برامجها وأعمالها الوطنية.

لقد أكد إعلان اسطنبول على أهمية وضع مسائل التنمية الإسكانية في منظور مستدام. ولذا فإن حكومة رومانيا، من خلال التنفيذ المتزامن لمختلف تدابير السياسة العامة، ملتزمة بدعم التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وزيادة قدرة جميع الجهات المؤثرة على تعبئة الموارد تجاه حل القضايا الإسكانية.

وينصب تركيز السياسات والأعمال الرئيسية للحكومة على مجالين رئيسيين: النشاط التشريعي المستمر في دعم التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛ وتعزيز دور الحكومة كميسّر وعامل مساعد على تنمية القطاع الإسكاني.

وتعبر خطة رومانيا المتوسطة الأمد عن الروابط الوثيقة التي ينبغي أن تقام بين التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وعملية الإسراع بالإصلاح الرامية إلى تحقيق اقتصاد للسوق يعمل بفعالية. والإطار العام لهذا النهج يوفره برنامج رومانيا الوطني للتنمية العمرانية. وتركز البرامج والسياسات المحددة الموضحة في الخطة الوطنية على المسائل الرئيسية التي تقتضي من الحكومة اتخاذ تدابير لتحقيق الأهداف الشاملة للإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وهي تتعلق بالبنية الأساسية للنقل، وإدارة المياه، ومجالات التراث الثقافي والطبيعي، وشبكة المستوطنات البشرية ومنع الكوارث الطبيعية.

لقد اعتمد البرلمان الروماني وثائق الخطة الوطنية كقوانين إطارية، وهي تمثل المبادئ التوجيهية للعمل بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيدين المركزي والمحلي، توجه برامج الحكومة والاستثمار الخاص معا في مختلف الميادين. وتمثل شبكة المستوطنات البشرية شاغلا خاصا للحكومة الرومانية. وإذ يجري إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية هامة من خلال الإصلاح، فإن إعادة هيكلة المستوطنات الحضرية والريفية وإعادة بنائها مسألة بالغة الأهمية لتحسين الظروف المعيشية لسكانها.

وقد كشف تحليل شامل أجري للمستوطنات البشرية على أساس ٣٠ مؤشرا، عن تحديات تقتضي اهتماما على سبيل الأولوية. وتلك التحديات تشمل الحاجة، أولا، إلى زيادة الطابع المتعدد المراكز لشبكة المدن بخفض الفوارق بين العاصمة، بوخارست، من جهة، والمدن و البلديات الأخرى، من جهة أخرى؛ وثانيا، تعزيز دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة المحيطة بالعاصمة، بغية توفير خدمات اجتماعية أجود في جميع أرجاء الإقليم؛ وثالثا، إيقاف زيادة تدهور الظروف المعيشية في المناطق الريفية واختطاط مسار إيجابي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحسين البنية الأساسية والخدمات العامة.

وقد خُصص قسم خاص من الخطة الوطنية لمنع الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات والانهيالات الأرضية. وينص القانون على أن الحكومة المحلية، إلى جانب المؤسسات المتخصصة، يجب أن تحدد المناطق المعرضة للخطر وأن تضع خرائط لها، ويجب عليها إعداد تخطيط خاص وتدابير تقنية خاصة لحماية المستوطنات والأسر من عواقب الكوارث الطبيعية.

يحتل الإسكان مكانة رفيعة في جدول أعمال برنامج الحكومة للسنوات الأربع المقبلة. وقد تبين على نطاق واسع بعد عقد من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، أن الإسكان قطاع هام من الاقتصاد يسهم إسهاما كبيرا في تكوين إجمالي رأس المال. وهو أيضا عامل رئيسي في تنمية المستوطنات

البشرية وضمان الاستقرار الاجتماعي ورفاهة الأفراد والأسر.

إن المبدأ الأساسي الذي يوجه عمل الدولة هو التزامها بتحقيق نظام للسوق قادر على المنافسة. وينعكس هذا الالتزام في المبادئ الرئيسية للسياسة الإسكانية الرومانية. وهذه الأمور تمثل التعريف الأفضل لدور الدولة في تيسير تطوير آليات السوق وضمان قيام سوق فعالة للإسكان تؤدي وظيفتها؛ وتيسير الوصول إلى السوق لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنمية قطاع الإسكان؛ وتوفير شبكة أمان لأشد الفئات حاجة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للإسكان للسنوات الأربع المقبلة، التي وضعتها وزارة الأشغال العامة والنقل والإسكان، إلى تخفيف العبء الذي تمثله أسعار السوق للإسكان بالنسبة للأسرة المتوسطة الدخل؛ وتيسير الوصول إلى السوق لفئات معينة، لا سيما الشباب من الأفراد والأسر؛ وتوفير الحوافز من أجل الاستثمار الخاص في الإسكان؛ وتعزيز دور الوكالة الوطنية للإسكان، بوصفها مؤسسة للتنمية وتمويل القروض.

ونلاحظ مع الارتياح أن أولوياتنا وشواغلنا تنعكس وتضمن بشكل جيد في الإعلان الذي سيعتمد في هذه الدورة. وتؤكد رومانيا على التزامها بمواصلة تنفيذ أحكام جدول أعمال الموئل والمشاركة في التعاون الدولي في هذا المجال الدينامي، وبالتالي زيادة الاستفادة من الدعم والمساعدة المقدمة في تنفيذ برامجها الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد سيرجي كروغليك، النائب الأول لرئيس لجنة الاتحاد الروسي للتشييد والإسكان واقتصاد البلديات.

السيد كروغليك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد الاتحاد الروسي أن يؤكد على أهمية هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بوصفها حدثا يرمز للتعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية الحضرية والريفية. ونحن نعتبر أن الهدف الرئيسي لهذا المحفل هو إجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات مؤتمر اسطنبول المعني بالمستوطنات البشرية وتوضيح النهج المتفق عليها من أجل مضاعفة الجهود الدولية لضمان التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

وبينما نقر بالنجاحات التي حققها عدد من البلدان في هذا الميدان، فلا يسعنا أن نغفل عن المشاكل الملحة والمتعاظمة في بعض الحالات. وإن عملية العولمة المتسارعة تنطوي على إمكانية كبيرة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولكنها تحمل في طياتها كذلك إمكانية زيادة خطر التهميش وزيادة استبعاد تلك البلدان التي لا تستطيع أن تندمج في هذه العملية. وكما يؤكد إعلان الألفية، فإن التحدي الرئيسي أمامنا هو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع الشعوب والدول. وينبغي أن يشكل عملنا اليوم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف النبيل.

إن حكومة الاتحاد الروسي تسترشد في سياستها بشأن المستوطنات البشرية بالأحكام الواردة في جدول أعمال الموئل المعتمد في اسطنبول بوصفه خطة طويلة الأجل. والأولويتان الأساسيتان موضع التنفيذ هما إيجاد المأوى المناسب للجميع، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

وفي روسيا، يكفل الدستور للمواطنين الحق في الحصول على المسكن. وبموجب القوانين الأساسية، توفر المساكن للفقراء وفئات أخرى من المواطنين، سواء بدون مقابل أو بأسعار معقولة. ويحمي القانون الحق في الملكية الخاصة في روسيا. وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، صدرت مجموعة من القوانين والقرارات الحكومية لضمان الحماية الاجتماعية والقانونية لملكية المواطنين للمساكن، بما في ذلك أعضاء الأسرة من القصر. والإصلاحات التي

اتخذت في قطاع الإسكان خلال التسعينات هي جزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد الروسي. ويتم في الوقت الحاضر تحسين الإطار التشريعي الحالي الذي ينظم قطاعي الإسكان والبلديات. ونتيجة للإصلاحات تمت خصخصة حوالي ٦٠ في المائة من الموجود من المساكن في روسيا بنهاية عام ١٩٩٩. وأصبح معظم سكان البلاد مالكين لمساكنهم، وبدأت تنشأ سوق للإسكان.

وتتخذ حكومة بلدي كل التدابير الممكنة لضمان مصلحة أضعف الفئات من السكان الفقراء الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية. ويتم تنفيذ برنامج للمساعدة الاجتماعية المركزة في شكل إعانات لتسديد تكلفة الإيجار والمنافع. واليوم يقطن ٧٣ في المائة من السكان في روسيا في المدن، وبالتالي كان من أولوياتنا تحسين الإدارة والتنمية الحضرية. وبعد مؤتمر اسطنبول، بدأنا بنشاط في تنفيذ النظام الدولي لوضع المؤشرات الحضرية والإسكانية لمراقبة التطور الحضري. وتحقيقا لهذه الغاية، يتم في الوقت الحاضر إنشاء محطات للرصد الحضري.

ومن أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في مجال التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، ضمان استمرارية أنظمة البنى التحتية الحضرية، بما في ذلك شبكات النقل العام. وفضلا عن ذلك، يولى اهتمام جاد لتحسين أداء أجهزة الحكم المحلي بغية تعزيز البنية الأساسية الاجتماعية للمستوطنات البشرية – وأعني بذلك التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات.

وتمر روسيا بفترة صعبة من الإصلاحات الواسعة النطاق للسوق، مما يسبب مشاكل إضافية في تحقيق الأهداف التي حددها جدول أعمال الموئل. وفي مثل هذه الحالة، يصبح التعاون الدولي على جانب كبير من الأهمية، إذ يتيح لنا مصدرا هاما لدعم جهودنا. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على أهمية وجدوى تعاوننا مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي يعد المنظمة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في هذا الميدان. وقد ساعدت المشروعات المنفذة في روسيا بمساعدة من مركز المستوطنات البشرية على تعزيز جهودنا في ميادين مثل تحسين الإدارة الحضرية، وحسن إدارة الموجود من المساكن والبنية الأساسية للبلديات.

وإننا نعتقد أن العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أمر في مصلحة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وينبغي له أن يستمر وأن يتطور. ونرى أن أولويات هذا العمل ينبغي أن تشمل مثلا مواصلة تحسين تشريعات الإسكان، وإنشاء قواعد قانونية لضمان المشاركة الشعبية في تنظيم الحكم الذاتي المحلي، وإصلاح إدارة الموجود من المساكن والبنية الأساسية الاقتصادية للبلديات، وتنظيم محطات الرصد الوطنية والمحلية، ومواءمة التجارب الدولية المستشرفة للمستقبل لتتناسب مع ظروف البلدان التي تمر بمرحلة إصلاح السوق، وبلورة نماذج إبداعية لتعبئة موارد إضافية، بما في ذلك موارد القطاع الخاص، من أجل برامج التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

وفي الختام، فإنني على ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية ستمكننا من إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق الأهداف المتوخاة في جدول أعمال الموئل في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد توماس كانسلر، وزير الدولة بوزارة البيئة وتخطيط الأراضي في سلوفينيا.

السيد كانسلر (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، وبالنيابة عن حكومة سلوفينيا، أود أن أعرب عن تقديرنا البالغ للمبادرة والعمل الكبير اللذين يضطلع بهما

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمراكز الإقليمية في تعزيز النهوض بالجهد العالمي لتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية. ونعتقد أن هذه الجهود سوف تسهم في إرساء أساس أكثر صلابة للتنمية المستدامة والتعاون المتبادل، من أجل الهدف المشترك لتحسين نوعية الحياة. وإن هذا العمل يرسي كذلك إطارا مناسبا يساعد في تحديد التدابير اللازمة لتنمية الأراضي من أجل تحقيق هذه الأهداف، مع مراعاة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وترحب سلوفينيا بهذه الجهود وتدعمها بحماس كبير وتطلعات عالية.

وقد ضمت سلوفينيا بالفعل صوتها للبيان الذي أدلى به أمس وزير الإسكان السويدي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونحن نوافق عليه بالكامل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم عرضا موجزا لبعض أهم المنجزات في عملية تنفيذ جدول أعمال الموئل في سلوفينيا، فضلا عن الأهداف ذات الأولوية لمزيد من الأعمال من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

في السنوات الخمس التي انقضت منذ الموئل الثاني، اتخذت سلوفينيا خطوات هامة في وضع نظام جديد لتخطيط الأراضي، وخاصة في البحث عن حلول إدارية من أجل مواءمة النظام القضائي للبلاد، بما في ذلك التكيف مع اقتصاد السوق، والنظام الديمقراطي، وإنشاء نظام الحكم المحلي. وتبذل في الوقت الحاضر جهود كبيرة من أجل تحسين تشريعات تخطيط الأراضي، مع التركيز على السياسة الخاصة بالأراضي، وذلك على طريق إعداد خطة جديدة بشأن الأراضي في سلوفينيا، في إطار استراتيجية شاملة لتنمية الأراضي. وقد أدرجت سلوفينيا التوصيات الواردة في جدول أعمال الموئل في عملية إعداد خطتها بشأن الأراضي، التي تشكل مع البرنامج الوطني للحماية البيئية واستراتيجية التنمية الاقتصادية – إحدى الوثائق الاستراتيجية الأساسية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة. والمبادئ الرئيسية للمفهوم، من حيث تحقيق نوعية حياة أفضل ومستدامة، هي، من بين أمور أخرى، الاستخدام العقلاني للأرض، وحماية الإرث الطبيعي والثقافي والترابط الاجتماعي، وبالطبع التنمية الاجتماعية.

وتنجم عن خصائص بلدي أيضا مشاكل خاصة نواجهها في عملية التنمية. فسلوفينيا بلد في وسط أوروبا، ومساحتها حوالي ٢٠ ألف كيلومتر مربع ويبلغ تعداد سكانها ما يقرب من ١,٩ مليون نسمة يعيشون في أقل بقليل من ٦ آلاف مستوطنة. ويتميز بلدي بالمناظر الطبيعية المتنوعة بشدة وبعدد كبير من المستوطنات الحضرية الصغيرة. وتنعكس هذه الخواص على الهيكل الاقتصادي غير المتساوي، والتنمية اللامركزية، والهيكل الاستيطاني المتناثر، وتوزيع السكان.

وفي إطار الاستراتيجية الإنمائية المكانية، نركز على أولويات تحقيق هيكل حضري ومنظومة حضرية متوازنتين، والإدارة الفعالة للنمو الحضري، وموازنة سوق الإسكان، وتحسين سياسة الأراضي والعقارات.

وقبل كل شيء، لدى البلدان ذات المدن الصغيرة وضع خاص في السياق المكاني الأكبر. وعلينا أن نتعامل مع وضع استراتيجية تحدد دور المدن الصغيرة داخل شبكات المدن الكبيرة. وبقدر سهولة تحقيق هياكل متوازنة داخل شبكات المدن الصغيرة بقدر ما يزداد حجم التحدي في إيجاد مكان لها من حيث التعاون والقدرة التنافسية مع المدن الأوروبية الأكبر. وهناك أيضا حاجة لإيلاء اهتمام خاص بإدارة التوسع الخارجي للبلدات والمدن. ويوجد هذا هياكل حضرية جديدة – على سبيل المثال ضواحي المدن – التي هي أيضا نتاج السياسات الخاصة بالأراضي والعقارات التي ما زالت غير مستقرة.

ثانيا، من الأهمية أيضا للسلوفينيين أن يقيموا أسواقا متوازنة للأراضي والعقارات، خاصة لمكان التوفير الأفضل للإسكان. وعمليات مثل الخصخصة والرجوع عن التأمين تبطيء من تطور هذه الأسواق، وتدعمها في ذلك السياسة الجيدة للأراضي والعقارات. ولذلك علينا أن نكرس أنفسنا لبذل جهد خاص لحل هذه المشاكل المعقدة. وإن أحد أهم احتياجاتنا هو تحديث النظام الإداري والإعلامي للأراضي بغية ضمان وجود الأرض للتنمية.

ولقد وضعت سلوفينيا موجزا لاستراتيجية تنفيذ جدول أعمال الموئل – البرنامج الوطني لتنفيذ جدول أعمال الموئل – في التقرير السلوفيني الوطني بشأن الموئل الثاني. وكذلك حددنا عددا من الأهداف ذات الأولوية.

وينفذ بلدي أهدافا إنمائية مستدامة بوصفها أولوية في كل وثائقها الاستراتيجية الجديدة واضطلع بتنفيذ التزامات جدول أعمال الموئل بوصفها عملية متواصلة.

وسنواصل أيضا الدعم النشط للتنمية المكانية المستدامة والمتوازنة من خلال رئاسة المؤتمر الأوروبي للوزراء المسؤولين عن التخطيط الإقليمي حتى ٢٠٠٣، وسنواصل التشديد على نوعية تنمية الاستيطان البشري. وبروح هذه المساعي سيتم تنظيم أنشطة للتشجيع على نهج متكامل لتخطيط التنمية المكانية، ولتشجيع تنفيذ المبادئ التوجيهية للتنمية المكانية المستدامة للقارة الأوروبية، ولإعداد مقترحات لمشاريع مشتركة سوف تشجع التعاون الدولي والإقليمي في جهود التنمية المكانية المستدامة.

إنني واثق من أن روح التعاون المستمرة هذه، إلى جانب الالتزام السياسي الواضح والوعي بالأهداف المشتركة لكل الدول، كما تم الاتفاق عليها في جدول أعمال الموئل، سوف تسمح لنا بتحقيق حلول أفضل للمشاكل المعقدة التي نواجهها جميعا، وكذلك لتحقيق تنمية مستدامة، وأهم من أي شيء تحقيق نوعية حياة أفضل. وسلوفينيا مستعدة لمواصلة العمل على تحقيق التزامات جدول أعمال الموئل، وبهذه الروح تدعم بالكامل اعتماد مشروع الإعلان المعني بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي يو تينت سوي، نائب الوزير بوزارة التشييد في ميانمار.

يو تينت سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): إنه شرف وامتياز لي أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة باسم حكومة اتحاد ميانمار.

ويمنحنا عقد هذه الدورة الاستثنائية من أجل الاستعراض والتقييم الشامل لجدول أعمال الموئل فرصة فريدة لاستعراض جهود بلدنا في تنمية الاستيطان البشري ووضع أولويات جديدة للتنمية المستدامة.

إن مشاركتنا في كل الجلسات الموضوعية للجنة التحضيرية لعملية اسطنبول + ٥ والاجتماع التحضيري الإقليمي في الصين قد ضاعفت وعينا وفهمنا بحيث نتمكن من تناول مشاكل التحضر في هذه الألفية الجديدة.

وعلى ضوء هذه الخلفية لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ، التي تتحضر بسرعة، ما زال تعداد سكان ميانمار الحضريين البالغ ١٤ مليون نسمة، من إجمالي ٥٠ مليون نسمة، منخفضا عند مقارنته بسكان البلدان المجاورة. وتتوزع المدن والبلدات الرئيسية بشكل متوازن جغرافيا في كل أرجاء البلاد. وحيث أن اقتصاد ميانمار يرتكز على الزراعة فإن التنمية الريفية هي القطاع ذو الأولوية للاقتصاد الوطني.

ولقد تم تحقيق نجاح كبير في جهودنا الرامية لتحسين المستويات المعيشية لشعبنا من خلال بناء هياكل أساسية مادية واجتماعية في مرافق النقل والتعليم والصحة، بغية تطوير كل المناطق على قدم المساواة وسد الفجوة الإنمائية

بين مناطق التلال والسهول وتضييق الفجوة الإنمائية بين المناطق الريفية والحضرية.

وفي قطاع السكن، اعتمدت الحكومة استراتيجيات مختلفة لتوفير الأرض والسكن. وتم تنفيذ استراتيجيات بديلة في مجالات مثل التوسع الحضري ونقل مواقع الخدمات ومشاريع إعادة التنمية.

ولقد تغير دور الحكومة في قطاع الإسكان من توفير المساكن إلى التيسير والتنظيم، مما يسمح للقطاع الخاص بمشاطرة الحكومة دور توفير الاحتياجات السكنية من خلال وسائل عديدة. وإن إحدى قصص النجاح في مشاريع النهوض بمستوى السكن العشوائي كانت إدخال مشاريع ''من كوخ إلى شقة'' داخل مناطق السكن العشوائي، والتي تم من خلالها إسكان أصحاب السكن العشوائي في الشقق المخصصة بعد إنهاء المباني الجديدة.

وكجزء من سياسة الحكومة للقضاء على الفقر في المناطق الريفية، يجري توفير فرص متساوية في هذه المناطق مثل توفير منشآت الرعاية الصحية والمدارس وخلق فرص التوظيف وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب وبناء الطرق.

وفي مجال الحكم الحضري، نفذت الحكومة بنجاح سلسلة من مبادرات تحقيق اللامركزية التي تشمل تشكيل لجنة لتنمية مدينة يانغون ولجنة لتنمية مدينة ماندالاي تحت الإشراف المباشر لرئيس مجلس الدولة للسلم والتنمية ورئيس الوزراء. ولتنفيذ مهام التنمية في المدن والبلدات الأخرى، بما فيها مناطق الحدود والمناطق الريفية، تم إنشاء وزارة جديدة لتلبية احتياجات هذه المناطق.

وتسعى حكومة اتحاد ميانمار لرفع مستويات معيشة الشعب، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وفي هذا الصدد، تلعب تنمية المناطق الريفية دورا هاما. وتركز حكومتنا على التنمية المنسجمة والتكميلية للمناطق الريفية والحضرية، التي يكون هدفها النهائي نشوء دولة سلمية وعصرية ومتطورة.

وفي الفترة ما بين ١٩٨٨ إلى وقتنا الحاضر شهدنا التعاون والمشاركة المثمرين للقطاع الخاص والمنظمات المعنية بالمجتمع في بناء مستوطنات آمنة وسليمة مستدامة اجتماعيا وبيئيا. وإننا ندرك أنه لدينا شواغل مشتركة في تناول مشكلة التحضر وفي هذه العملية ينبغي معالجة المشاكل الفريدة الخاصة بكل منطقة دون إقليمية، ولا سيما تلك الخاصة بكل بلد منفرد.

وفي هذه الألفية الجديدة، سيكون أكبر تحد يواجهنا جميعا هو إنشاء مستوطنات بشرية مستدامة. ويبقى التحدي المؤسسي الرئيسي هنا هو بناء القدرات على صعيد البلدات، التي سيكون فيها فهم الاحتياجات والظروف المحلية شرطا أساسيا للتنفيذ الفعال للمهمة الإنمائية.

إننا واثقون تماما من أن هذه الدورة الاستثنائية، من خلال تشاطرنا للمعرفة وتعلم كل منا من قصص نجاح الآخرين فيها، سوف تسفر عن توصيات ستؤدي إلى أعمال ملموسة في تحسين نوعية الحياة في المدن والمستوطنات البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى سعادة السيد إيروين أورتيز غاندا ريلاس، رئيس وفد بوليفيا.

السيد أورتيز غاندا ريلاس (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب للسيد هاري هولكيري عن أحر تهانئنا على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة.

أولا، نود أن نبرز أهمية هذه الدورة في إطار عملية تنفيذ اتفاقات اسطنبول. ولا بد لنا الآن من تقييم الحالة واستعراض الإنجازات التي تحققت، فضلا عن الصعوبات والعراقيل التي تواجهنا على الطريق، والتي يتعين التغلب عليها، قبل كل شيء في البلدان النامية. ولكننا يجب أيضا أن ننظر في مستقبل الجهود التي نبذلها.

إن الاستعراض والتقييم هذين ينبغي أن يجريا في سياق نهج شامل، مع مراعاة شتى الجوانب والمكونات المختلفة لمفهوم المستوطنات البشرية وعلاقتها مع الفقر والبطالة والكوارث الطبيعية وعدم توفر المساكن والخدمات، وتهميش الجماعات الضعيفة – أي الأطفال والنساء ومجموعات السكان الأصليين. وينبغي القيام بذلك على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي، ولكن خاصة على الصعيد المحلي.

ويحدونا الأمل في أن تتوفر لدينا بنهاية هذه الدورة رؤية أوضح بكثير عن المستوى الذي بلغناه، وعما يتعين القيام به، وعن الاتجاه الذي نسلكه.

فعلى الصعيد الدولي، يود وفد بلدنا، الذي يتألف من ممثلين للمجتمع المدني، أن يؤكد مجددا التزامه بإعلان وجدول أعمال اسطنبول. ونعتقد أن كليهما يشكل منبرا صحيحا وصالحا من أجل العمل والتعاون الدوليين.

ونود أن نبرز بعض النتائج التي أحرزتها دورة لجنة المستوطنات البشرية المنعقدة في نيروبي في شباط/فبراير من هذا العام. ونعتقد بأن إنشاء لجنة من الممثلين الدائمين بوصفها هيئة فرعية من شأنه أن يملأ الفراغ القائم بين الدورات التي تعقدها اللجنة، من شأنه أن يمكّن من توفير استمرارية وزخم أكبر لعمل اللجنة.

وثمة جانب أساسي لاحظته اللجنة وهو الدور الذي تضطلع به السلطات المحلية والذي ينبغي أن تضطلع به بوصفها أطرافا فاعلة مباشرة بغية كفالة تنفيذها، بطريقة شاملة وفعالة، لعمليات تطبيق اللامركزية والبرامج والمشاريع في مجال المستوطنات البشرية.

ومعروض علينا أيضا مشروع الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة. وينبغي لهذا الإعلان أن يوفر زخما جديدا لهذه العملية الضرورية جدا، التي ترمي إلى توفير الحد الأدنى من الظروف المطلوبة كي يعيش المحرومون بكرامة.

ونعتقد أن لدينا على الصعيد الدولي هيكلا مؤسسيا وقانونيا ذا قاعدة عريضة بما يكفي ليس لتعزيز تنفيذ أهداف جدول أعمال الموئل فحسب، وإنما لتسريعه أيضا.

ونحن نعترف بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق كل من بلداننا، ولكن ضمن عملية العولمة هذه وتزايد الترابط، هناك أيضا مسؤولية مشتركة تقع على عاتق شركائنا من البلدان المتقدمة النمو، على أساس التضامن والتعاون.

وهذا التضامن والتعاون يجب الإعراب عنهما بنقل الموارد اللازمة إلى البلدان النامية عن طريق الاستثمارات المباشرة، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلغاء الديون، وفتح الأسواق، وحتى إنشاء صناديق خاصة وإتاحة خيارات جديدة في المؤسسات المالية الدولية. وبدون هذا التضامن والتعاون، سيكون صعبا جدا على بلداننا أن تفي بالتزامات اسطنبول.

وعلى الصعيد الوطني، تبذل بوليفيا جهودا هائلة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الموئل الثاني، ولتحقيق أهدافه. ولقد قدمت بوليفيا تقريرا شاملا عن تنفيذ برنامجها الذي ينهج نهجا شاملا تجاه الإسكان، والتنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، والتنظيم البيئي، والتنمية

الاقتصادية، والحكم الرشيد، والتعاون الدولي، والمبادرات والتدابير الراهنة والمستقبلية.

وسياسة الإسكان الجديدة في بوليفيا تقوم على الحق في الحصول على السكن اللائق عن طريق مشاركة الناس على أساس مبادئ الاندماج والاستدامة والمساواة الاجتماعية.

ومن الناحية المؤسسية، أعطت الحكومة الوطنية، لدى النظر في مشاكل الإسكان الخطيرة التي يواجهها سكان بوليفيا، مرتبة وزير لوكيل شؤون الإسكان سابقا. فهو الآن وزير الإسكان والخدمات الأساسية.

ومع هذا الإصلاح، تعمل الوزارة على وضع سياسة يتمثل هدفها في ضمان حيازة الأراضي والتساوي في الحصول عليها، وفي الحصول على الائتمانات والخدمات الأساسية، الأمر الذي يعزز الحق في الحصول على السكن اللائق. وفي هذا الصدد، وضعنا استراتيجية ترتكز على دعامتين هما: البرنامج الوطني لتقديم الإعانات المتعلقة بالإسكان، والسوق المالية للإسكان.

الدعامة الأولى تتألف من أربعة برامج فرعية. الأول، هو تحسين المناطق السكنية بغية تعزيز الظروف المعيشية والصحية لذوي الدخل المنخفض في المدن التي يسكنها ما يزيد على ٠٠٠ ٨ نسمة. وتغطي الإعانة ٧٠ في المائة، ونسبة الـ ٣٠ في المائة الأخرى تأتي من المساهمات المحلية.

والبرنامج الفرعي الثاني هو إعادة إعمار وحدات سكنية في مناطق حضرية في المدن التي تضررت من الزلازل والحرائق. ولقد شهدت بوليفيا في أوائل هذا العام فيضانات مدمرة أيضا، أتت على المساكن في المجتمعات المحلية الفقيرة.

والبرنامج الفرعي الثالث يرمي إلى إجراء تحسينات في المناطق المتضررة بالأمراض الوبائية، مثل داء شاغاس، في الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي من البلاد. والبرنامج الفرعي الرابع هو تقديم الإعانات المباشرة المتعلقة بعنصرين هما: تقديم إعانة مالية قدرها ٠٠٥ ٢ دولار لشراء مسكن، مع مساهمة قدرها ٣٥٠ دولارا، وإعانة مالية أخرى قيمتها ٨٠٠ دولار، مع مساهمة خاصة قيمتها ١٠٠ دولار، لتحسين المساكن القائمة وتوسيعها.

ويقوم البرنامج المالي للإسكان على إنشاء نظام موحد لتسجيل الأراضي وحقوق الملكية، وعلى إنشاء سوق للعقارات.

وتعمد بوليفيا، في مجالات أخرى ضمن إطار المستوطنات البشرية، إلى التصدي للمشاكل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر باعتبار ذلك أولوية للحكومة الوطنية، عن طريق إيجاد المزيد من الوظائف، مع مراعاة حماية البيئة والعرض والطلب على المياه، وخفض التلوث في المناطق الحضرية.

وهذه السياسات تظهر في سلسلة من القوانين من قبيل القانون البيئي، وقانون الغابات، وقانون المشاركة الشعبية، وقانون الدائرة الوطنية للإصلاح الزراعي.

ونعمل حاليا على وضع صكوك قانونية تتعلق بتخطيط الأراضي، والسجل الحضري، وقوانين الإسكان والتحضر.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالقول إن جميع هذه البرامج والجهود قد لا تنفذ تنفيذا مناسبا إن لم تحظ البلدان النامية بالتعاون والتضامن من المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد محمد الدوري، رئيس وفد العراق.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، يود وفد بلادي أن يهنئكم على رئاسة الدورة

الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة، وكذلك أعضاء المكتب، متمنين لكم النجاح والتوفيق.

إن سياسة العراق في مجال تحسين وتطوير المستوطنات البشرية والمراكز الحضرية قطعت مراحل متقدمة خلال عقدي السبعينات والثمانينات. فقد قامت الدولة آنذاك باستحداث مؤسسات متخصصة بتخطيط المدن والمجتمعات الحضرية، ووفرت استثمارات كبيرة لقطاع التشييد بهدف القضاء على أزمة السكن وتمكين مختلف شرائح المجتمع من الحصول على وحدة سكنية مع نهاية العام ٢٠٠٠. فأنجزت خلال السنوات المعدودة حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية على شكل مجمعات مختلفة إضافة إلى عدد كبير من مشاريع خدمات البنى الأساسية والاجتماعية.

إلا أن سياسة العراق هذه واجهتها معوقات خارجية تجسدت في الحرب العدوانية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها عام ١٩٩١ مستهدفة تدمير مختلف مرافق الحياة والبنى الأساسية فيها، حيث طال القصف الوحشي خلال الحرب معظم المصانع والمعامل، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والمدارس، والمباني العامة، والمستشفيات، والجسور، والطرق الداخلية والخارجية، ودور العبادة والملاجئ، ودور سكن المواطنين، من خلال استخدام مختلف أنواع الأعتدة والأسلحة الفتاكة والمحرمة دوليا، ومنها اليورانيوم المنضب الذي تسبب في تلوث بيئي في مناطق العمليات العسكرية والمناطق المدنية المحيطة بها، مما انعكس على صحة المواطنين وأدى إلى إبادة جماعية طالت مئات الآلاف منهم جراء إصابتهم بأمراض سرطانية مختلفة مع فرض حصار شامل ضد العراق لم يسبقه مثيل في التاريخ ولا يزال مستمرا حتى الآن.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن العراق مستمر في المضي قدما وبحرص شديد في تطبيق البنود الواردة في جدول أعمال الموئل الثاني، وحسبما تسمح به الظروف الصعبة والقوانين والتشريعات والتركيبة الاجتماعية. فقد قام بإصدار قوانين تعزز مبدأ الحيازة، وسعى جاهدا إلى توزيع قطع الأراضي السكنية على الشرائح الأكثر حاجة وبأجور رمزية، أو مجانا في بعض الأحيان، مع محاولة لتوفير القروض والائتمانات لتيسير توفير المساكن لذوي الدخل المحدود بالرغم من الحصار.

كما قام العراق بخطوات في مجال تعزيز الاندماج الاجتماعي لتفعيل دور المرأة والنهوض بها في المجتمع ،وخلق فرص عمل لها تنسجم مع مؤهلاتها وواجباتها الاجتماعية.

ولعل من أبرز الخطوات التي قطعها العراق خلال هذه الفترة تشجيعه على قيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز اللامركزية وتقوية السلطات المركزية للمدن والمراكز الحضرية ،حيث أسهمت مجالس الشعب على مستوى المدن والقصبات في عملية التخطيط والتنمية بشكل فاعل وحشدت الجهود لتطويرها.

إن هذه الإجراءات والخطوات ما تزال غير كافية ولا يمكنها أن تستجيب لمتطلبات جدول أعمال الموئل ولا بد من حل ،خاصة وأن العراق لا يزال محروما من مصادر ثروته باسم الأمم المتحدة من خلال استمرار فرض الحصار الشامل. إضافة إلى تعرضه لقصف يومي من طائرات حربية أمريكية بريطانية في ما يسمى بمناطق الحظر الجوي وغيرها.

فكيف يمكن للعراق أن يقوم بتطوير مدنه ومراكزه الحضارية ويوفر لها متطلبات التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف؟ الجواب يكمن في رفع الحصار الظالم المفروض عليه منذ أكثر من عشر سنوات لانتفاء مبرراته ،ولكونه

السبيل الوحيد لحل جميع المشاكل التي تواجهه في هذا الخصوص. ولذلك ،نناشد المجتمع الدولي من هذا المنبر من أجل العمل الجاد على رفع الحصار فورا وبدون تأخير.

إن العراق ،وهو حريص على مواصلة بذل الجهود المخلصة لتطبيق مبادئ جدول أعمال الموئل ،يؤكد ،أولا، عدم فرض أي نوع من أنواع الحصار على الدول لأسباب وغايات تبتغيها الدول الكبرى. وثانيا ،تكثيف الجهود الدولية لتحديد حجم الدمار والتلوث الناجمين عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لليورانيوم المنضب ضد دول مختلفة ومن بينها العراق. وثالثا ،في الوقت الذي يؤيد فيه العراق مبدأ اللامركزية في الإدارة الحضرية وتعزيز السلطات المحلية ،فإنه يعارض أية محاولة لاستغلال هذا المبدأ لفرض أساليب معينة للإدارة على الدول النامية. ورابعا ،إن العراق يرى أن اتفاقيات التجارة الحرة والعولمة هي مداخل تسعى الدول المتقدمة النمو من خلالها لفرض سيطرتها على التجارة العالمية ونقل التكنولوجيا. وخامسا ،على الدول المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها التي أكدت في مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

وأخيرا ،فإن مدن فلسطين التي يحتلها الكيان الصهيوني الغاصب تتعرض يوميا إلى تدمير يستهدف الأراضي العربية الفلسطينية ونزع ملكيتها من أصحابها الشرعيين وتهويدها وإنشاء مستوطنات صهيونية عليها تجاوزا لكل الأعراف والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات العلاقة ،مع تعرض السكان الفلسطينيين وبشكل يومي إلى كل أشكال الاضطهاد والقهر. وعليه ،فإن على المجتمع الدولي التدخل لإيقاف هذه التداعيات بشكل عاجل وأن يعمل على إعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين والمساهمة في إعادة تأهيل وتطوير المدن الفلسطينية ،وإدانة الممارسات المماثلة التي يقوم بها الكيان الصهيوني في الجولان المحتلة وبعض مناطق جنوب لبنان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد برادهان ،رئيس وفد بوتان.

السيد برادهان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): حسبما أكد المتكلمون الذين سبقوني ،فإن التحديات التي تواجه "توفير المأوى للجميع" و"التنمية الحضرية المستدامة" قد زادت حدة منذ مؤتمر اسطنبول. إذ أدت العولمة إلى زيادة عملية التحضر بخطى سريعة. وتواجه حكومات ومدن كثيرة ضغوطا هائلة لتقديم حتى الخدمات الأساسية لسكان الحضر الآخذ عددهم في الزيادة بصورة دائمة.

وتهيئ هذه الدورة الاستثنائية فرصة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ جدول أعمال الموئل ،فضلا عن تقييم العقبات التي واجهناها وبحث مسار العمل الصحيح.

ومن الواضح أن المأوى هو أحد أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ومن ثم ،من الأهمية بمكان أن تواصل الحكومات والمجتمع الدولي إيلاء أولوية عليا للمستوطنات البشرية.

وفي هذا السياق ،من الملائم أن نذكر بأن التحديات التي تواجه المستوطنات البشرية لم تصبح معقدة بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر داخل الحدود الوطنية فحسب، بل أيضا بسبب الهجرات عبر الحدود ،والتي تتم في بعض الأحيان على نطاق كبير ،والمتمثلة في هجرة الأشخاص المحرومين بحثا عن سبل عيش أفضل ومكان للعيش. وهذه صفة ظاهرة في منطقتنا في جنوب آسيا ،حيث يعيش خُمس سكان العالم وحيث يتفشى الفقر. ولذلك ،فمن المحتم بغية تنفيذ جدول أعمال الموئل بنجاح تكميل الجهود الوطنية بالتعاون الدولي.

ومن بين القيود الرئيسية التي تعترض تنفيذ جدول أعمال الموئل في البلدان النامية ،ويقينا أيضا في أقل البلدان نموا الافتقار إلى الدراية التقنية والموارد الأخرى. ويتعين التصدي لهذه المشكلة بصورة جادة ،في سياق كل من المساعدة الإنمائية الرسمية وآليات التمويل التساهلي. وسوف تهيئ فرصة طيبة للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر انعقاده في السنة القادمة في المكسيك كي ينظر في هذه القضية.

وفيما يتعلق ببلدي بوتان ،تعيش نسبة ٢٠ في المائة من سكانه في مناطق حضرية. غير أن من المتوقع ،في غضون العقدين القادمين ،أن يزيد عدد سكان الحضر عندنا إلى نسبة تبلغ زهاء ٥٠ في المائة ،الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لبلد صغير مثل بلدنا.

ويرمي هدف الحكومة إلى "تطوير المستوطنات البشرية على نحو متوازن ومستدام ،وتوفير البنية الأساسية، والمحافظة على الطابع البيئي والثقافي ،وتوفير مساكن ميسورة التكلفة وملائمة مناخيا."

وتمشيا مع سياساتنا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية التي محورها الشعب ،تقدم الحكومة المساعدة إلى جميع أصحاب المساكن ،لا سيما في المناطق الريفية ،وذلك بتقديم الأخشاب المدعومة والتأمين الجماعي ضد الحرائق. وتبذل الحكومة كل ما في وسعها لضمان توفير المرافق الصحية، وإمدادات المياه ،وحيثما يكون بالمستطاع ،توفير الكهرباء، فضلا عن ذلك ،وبغية التغلب على نقص المساكن في المناطق الحضرية ،تتعاون الحكومة مع المؤسسات المالية لإنشاء المساكن الملائمة التي يتحمل الشعب تكلفتها ،كلما كان ذلك مستطاعا.

وثمة هدف من الأهداف الرئيسية للسياسة الوطنية التي دأبنا على تنفيذها خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية وهو إضفاء الطابع اللامركزي ،الذي ينقل الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية إلى مستوى المدن والقرى. وهذه العملية تركت أثرا إيجابيا على إدارة البيئة ،والمساكن ،والمرافق الصحية وإمدادات المياه والكهرباء ،والمرافق الصحية والتعليمية. وفي هذا السياق ،وبغية ضمان أن يوفر تخطيط الحضر ما يلزم لعدد السكان الآخذ في الزيادة سنت الجمعية الوطنية أيضا قانون البلدية لعام ١٩٩٩.

وبغية تقديم مزيد من قوة الدفع للمستوطنات البشرية وتحسين استدامة الخدمات الحضرية ،أنشأت بوتان اللجنة الوطنية المعنية بالمستوطنات البشرية لكي تشرف على جميع الجوانب في هذا السياق.

وفي الختام ،يعرب وفدي عن ثقته في أنه نظرا لتوفر الإرادة الوطنية والدولية والتعاون ،سوف يسهم عملنا في هذه الدورة الاستثنائية في تحويل عالمنا إلى عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل رودريغو بيازون، رئيس وفد الفلبين.

السيد بيازون (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أهنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم. وبوسعهم أن يطمئنوا إلى أن وفد بلدي سيؤيدهم تأييدا تاما في العمل الذي ينتظرنا.

وتعيد حكومة الفلبين تأكيد تأييدها لجدول أعمال الموئل بشأن توفير المسكن الملائم للجميع وتعزيز التنمية المستدامة. وإن الحق في مسكن ملائم منصوص عليه في دستور الفلبين. وحكومة الفلبين، في ترجمتها هذا التكليف إلى مبادرات وتدابير ملموسة، أقامت روابط مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية لتحقيق فلسفة الحكومة للبناء على مبادرات وقدرات الشعب مع جعله شريكا في التنمية. وفيما يتجاوز مجرد الكلام بالنسبة

لجدول أعمال الموئل، وضعت الحكومة الفلبينية، منذ ١٩٩٦، سياسات وتشريعا لتنفيذ جدول الأعمال.

واستكمالا للجهود التشريعية، نفذ الجهاز التنفيذي تدابير أنشطة محترفي الاستيلاء على الأراضي بوضع اليد ومؤسسات استغلال الأراضي بوضع اليد، ولتعزيز خطط وحدات الحكم المحلي الشاملة لاستخدام الأراضي. وهذا يتضمن إصلاح إطار التنمية الوطنية الحضرية للإسكان للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤. ونفذت حكومة الفلبين أيضا برامج لتأمين الحيازة ولتنظيم المستوطنين غير الرسميين الذين يحتلون أراض عامة. وبعد أن لاحظت حكومة الفلبين متطلبات الإسكان للقطاع الرسمي، أنشأت أيضا برنامجا للإقراض الإسكاني مع مساهمين بأموال من مؤسسات الضمان الاجتماعي ومن مؤسسات مالية حكومية أخرى.

لقد كانت هناك عقبات كثيرة أمام توفير المسكن الملائم للشعب الفلبيني. وهذه تتضمن مشاكل الحكم، وآثار إعصار ''النينيو'' و ''النينيا''. والأزمة المالية الآسيوية وعملية التحضر السريع المستمرة. ويوجد في الفلبين أحد أعلى مستويات التحضر بين البلدان الآسيوية، حيث قدر مؤخرا بـ ٥٢ في المائة مقابل ٤٨,٦ في المائة في سنة ١٩٩٠.

ودخول بلدي في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ومنظمة التجارة العالمية، زاد من مشاكلنا الحضرية. وكان يتوقع من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية تحقيق فوائد ملموسة لبلدي في شكل تحسين فرص وصوله إلى السوق، وزيادة أسعار السلع عن طريق خفض أو إلغاء الدعم والمعونة المحلية للزراعة التي تشوه التجارة، وتخصيص الموارد في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى على نحو أكفأ. ومع ذلك، لا يزال هذا التفاؤل بحاجة إلى ما يبرره. إذ أن قطاعنا الزراعي، الذي يحتاج إلى مساعدة حكومية عن طريق إصلاح الأراضي، وإنشاء الطرق من المزارع إلى الأسواق، ومنشآت الري، والائتمانات الكافية، والبذور الجيدة النوع وزيادة رأس المال، لا يزال بحاجة إلى الاستفادة من انضمام بلدنا إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية. وإن منتجات مزارعينا لا يمكنها أن تنافس المنتجات المدعومة للبلدان المتقدمة النمو. وبسبب موارد المزارعين الفلبينيين المنخفضة وفرص العمالة المحدودة في المناطق الريفية، لا تزال الفلبين تشهد نزوحا من الريف إلى المراكز الحضرية. ومما يدعو للسخرية، أن مزارعينا يدفعون تدريجيا إلى البحث عن مراع خضراء في الغابات الأسفلتية في المدن.

وكما هو متوقع، زادت هذه الهجرة المتنامية من حدة المشاكل الحضرية الأخرى، بما في ذلك ازدحام المرور، ومصاعب الإدارة الحضرية، وعدم توفر فرص العمالة. ومع ذلك، فإن بلدنا يؤكد التزامه بحل هذه المشاكل. وفي السنوات الأربع القادمة، ستواصل مؤسسات بلدنا الخاصة بالمستوطنات البشرية وضع برامج لتوفير المسكن الملائم ولتعزيز التنمية المستدامة وذلك بمواصلة سن القوانين لتعزيز البيئة التي توضع فيها السياسات ولتيسير تنفيذ استراتيجيات توفير المسكن الملائم لشعبنا.

ولمصلحة تحسين التعاون الدولي، نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم في المجالات التالية. أولا، نحث على استعراض أثر الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية على البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص على قطاعها الزراعي. وهذا يؤكد مجددا ما انتهى إليه رؤساء دولنا أو حكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥. ويجب علينا أن نسعى حثيثا إلى إلغاء وحظر معونات دعم التصدير، التي تجئ في أشكال متعددة؛ وإلى سبيل تحسين الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية عن طريق خفض التعريفة الجمركية؛ والقضاء على رفع أسعار التعريفة الجمركية على المنتجات لصالح البلدان

النامية. بل ويجب علينا أن نضمن، أن يكون النظام التجاري الدولي، ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، نظاما منصفا، تقيده أنظمة وقواعد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية بشكل فعال، بما في ذلك الشواغل غير التجارية مثل المسكن والأمن الغذائي، الذي ينبغي ألا يخلط بينه وبين مسألة السلامة الغذائية.

ثانيا، البلدان المتقدمة النمو، التي لم تف بعد بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، عليها أن تقوم بذلك.

ثالثا، نحث على دعم الأهداف الإنمائية الاجتماعية لإعلان مؤتمر قمة الألفية.

ونحن متفائلون بأن هذه الدورة الاستثنائية ستكون مكانا تتبادل فيه البلدان الأعضاء الأفكار بشأن المسائل التي تؤثر على توفير المسكن المناسب والتنمية المستدامة. فلنستغل هذه الفرصة لصياغة توافق في الآراء، ومعالجة المشكلة السكانية ووضع حلول مجدية في كفاحنا ضد الفقر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سليم التدمري، رئيس وفد لبنان.

السيد التدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لوفدي أن يراكم في سدة الرئاسة تديرون بجدارة أعمال الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين الخاصة باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

إن انعقاد هذه الدورة في مستهل الألفية الثالثة، وعلى هذا المستوى الرفيع، يقتضي منا بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى تقييم دقيق لما تم تنفيذه من جدول أعمال الموئل الثاني لاستشراف آفاق المستقبل. ومن الإنصاف القول بأن الوثائق الموضوعة بتصرف هذه الدورة من شأنها تسهيل مهمتنا، وأشير على الأخص إلى تقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول استعراض وتقييم التقدم الحاصل في تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني.

لقد اتسم التقرير المذكور بالشفافية وحسن التعامل مع المعلومات المتوفرة في التقارير الوطنية، وأطل علينا برؤية واضحة مبنية على معطيات الواقع على الصعد المحلية والإقليمية والدولية مشيرا، أي التقرير، في نفس الوقت، إلى وسائل معالجة المعوقات التي أبطأت الخطوات الآيلة إلى تطبيق جدول أعمال الموئل الثاني.

إن إلقاء نظرة فاحصة على ما تم تنفيذه استنادا إلى التقارير الوطنية، وعلى المعلومات المستقاة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية منذ عام ١٩٩٦، تشير إلى نتائج إيجابية، وإلى اقتراب واعد من تحقيق أهداف الموئل، وفي طليعتها المأوى الملائم، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على اختلاف وجوهها، بالإضافة إلى ما تحقق من إنجازات في مسائل ضمان الحيازة والحكم الحضري تنفيذا لقرارات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

إن موضوع المستوطنات البشرية هو جزء من كل. وهذا الكل بات معقدا، تشتبك فيه مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل البيئة، ومعالجة الفقر، والتنظيم المدني، فضلا عن ظواهر مستجدة كالعولمة، وزحف الأرياف إلى المدن، وتطوير السلطات المحلية في أطر ديمقراطية واعدة.

لقد شهدت نهاية الألفية الثانية كما هائلا من المؤتمرات والاجتماعات، ركزت على التنظير والدراسة وتشكيل الرؤى القابلة للتطوير. وبات علينا في مستهل الألفية الثالثة الانتقال إلى مرحلة التنفيذ الجدي وتفعيل الجهود للوصول إلى مستوطنات بشرية أكثر اقترابا من احتياجات الإنسان المعاصر. ولعله من الصعوبة بمكان مناقشة كل المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية أمام هذا المحفل في

دقائق قليلة. وأرى من المفيد التركيز على بعض النقاط التي تثير اهتمام وفدي، وهي التالية.

أولا، العولمة، وهي الظاهرة التي شغلت حيزا هاما في مناقشات مؤتمر قمة الألفية وبات تأثيرها حاسما في تكوين وتطوير المستوطنات البشرية. ففي الوقت الذي قربت فيه المدن من بعضها على صعد الاتصالات والتكنولوجيا والثقافة وتبادل البضائع والإحتكاك البشري، فإنها خلفت تفاوتا بسبب تأثيراتها. فبعض هذه التأثيرات عزز حضور الأقوى وزاد في منافعه، بينما حرم الضعيف من تطوير ثقافته وإمكاناته وشوه هويته الوطنية. وعلى الرغم من هذا التفاوت في النتائج يتحمل الجانبان، القوي والضعيف، كلفة العولمة بشكل متساو.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج وتأثيرات العولمة ظاهرة للعيان في المدن الكبرى، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، بحيث انقسمت هذه المدن إلى شقين: شق تأقلم مع ظاهرة العولمة واستفاد منها، بينما الآخر تقوقع في بيئة متخلفة غير قادرة على التفاعل مع مقتضياتها. وهنا يأتي دور أعضاء هذه المنظمة في معالجة آثار العولمة وتعميم إيجابياتها والتخفيف من سلبياتها على تطور المستوطنات البشرية وتوزيع كلفتها بالتساوي.

ثانيا، معالجة الفقر. فهذه الآفة التي تزداد وتيرتها خلقت أحزمة بؤس في كثير من مدن العالم الثالث، تتمثل في مدن الصفيح، ولا تزال مصدر حلقات من العنف والاضطراب الاجتماعي والإنساني.

إن معالجة آفة الفقر في المدن والمستوطنات الإنسانية الأخرى، يجب أن تستحوذ على اهتمام القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن التعاطف الدولي على صعيد الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ولعل إنشاء صندوق دولي في إطار حملة الأمم المتحدة لإزالة الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٥، هو خطوة مفيدة على الطريق الصحيح.

ثالثا، إن دور السلطات المحلية في تطوير المستوطنات البشرية يستدعي إعطاءه الاهتمام اللازم، لأن تطوير البلدان ومؤسسات الحكم المحلي في إطار الديمقراطية يؤدي إلى الحكم الرشيد بكل جوانبه وينعكس إيجابا على مسيرة تنفيذ جدول أعمال الموئل.

رابعا، من المفيد الإشارة إلى أن تطوير البيئة القانونية على مرتكزات اجتماعية يهيئ لازدهار المستوطنات البشرية ويحقق أهدافها، وأعني قوانين الملكية والحيازة والإيجار. ولتعزيز فاعلية البنية القانونية لا بد من اقترانها بنظام مالي يسهل عمليات الاقتراض للإسكان بكلفة متدنية ولفترات زمنية طويلة.

خامسا، وفي سياق الكلام عن المستوطنات البشرية لا بد من الإشارة إلى ضرورة حماية الوضع القانوني والتركيز الديمغرافي والخصائص التاريخية والثقافية للأراضي الخاضعة للاحتلال، فضلا عن بذل الجهود لمنع الاستيطان غير الشرعي في الأراضي المحتلة ونقل السكان من قبل سلطات الاحتلال، والالتزام التام بأحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، وفي طليعتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وهذا ما يجب أن تلتزم إسرائيل بتطبيقه في الأراضي المحتلة في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل بوصفها قوة احتلال، ويبقى الحل العادل الدائم والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية هو الحل المنشود.

لقد عانى بلدي، لبنان، الكثير بسبب الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من جنوبه طيلة ٢٢ عاما، دمرت خلالها إسرائيل الكثير من مستوطناته البشرية. كما شهدت الأجزاء الأخرى اضطرابات خربت قسما كبيرا من بنيته التحتية على مدى ١٥ عاما. إلا أنه استطاع خلال السنوات العشر

الأخيرة أن يحقق إنجازات كبيرة، إذ تمكن من إعادة إعمار مدنه، وخاصة عاصمته بيروت، بشكل أخذ في الاعتبار التوازن البيئي والاجتماعي، بين الحجر والبشر، كما هيأ البنية القانونية المصرفية لإطلاق عملية ضمان الحيازة وامتلاك المسكن واحترام الظروف الاجتماعية للمستأجر القديم. وهو يعمل على استكمال المشاريع العمرانية في وسط العاصمة بيروت، كما أنه بصدد إطلاق مشروعين كبيرين لإعادة تنظيم وإعمار ضاحيتي بيروت الشمالية والجنوبية، فضلا عن مشاريع أخرى لإعمار وتأهيل المستوطنات البشرية في جنوبه الذي تحرر من الاحتلال الإسرائيلي. وهو يعول على الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية لدعم خططه. وكل هذا يأتي من خلال جهد منظم يتناغم مع شروط المستوطنات البشرية التي يسعى مؤتمرنا اليوم لتحقيقها.

إن بناء المستوطنات البشرية وتطويرها يستدعي حدا أدنى من التعاون الدولي. ووفدي يرى في مشروع الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة خطوة هامة لتعزيز انخراط منظومة الأمم المتحدة في الجهود المحلية والإقليمية والدولية لخلق الظروف الموضوعية المناسبة لإقامة وتطوير مستوطنات بشرية تتوفر فيها الشروط الملائمة لإطلاق طاقات الإنسان المعاصر من أجل عالم أفضل.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمما يشرفني ويمنحني امتيازا أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية بالنيابة عن وفد هولندا.

وإن التقارير المقدمة إلى هذه الدورة الاستثنائية تشير بوضوح إلى أننا ما زلنا بعيدين عن تنفيذ جدول أعمال الموئل. ولذا، فإن مؤتمر اسطنبول + ٥ لا يدع لنا وقتا للتراخي. بل على النقيض، هناك حاجة ماسة إلى تركيز الاهتمام على ما لا يزال واجبا عمله. والتقريران الرائدان المقدمان إلى هذه الدورة الاستثنائية هما التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية والتقرير المتعلق بحالة المدن في العالم لعام ٢٠٠١.

فهذان التقريران يحددان بوضوح المهام الصعبة المنتظرة. وهما يمثلان مادة لا غنى عن الاطلاع عليها من جانب كل المشتغلين في وضع السياسة المتعلقة بالموئل. ونحن نؤيد بقوة المقترحات الرامية إلى استكمال هذين التقريرين على أساس كل سنتين؛ فهما أداتان مهمتان لإدماج البعد الإسكاني في عمل الحكومات والمنظمات الدولية. وينبغي لجدول أعمال الموئل أن يدخل في عمل صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها بشكل مستمر. وإننا لا يمكن مطلقا أن نحتمل مناقشة هذه المسائل في دورة تبلغ مدتها خمس سنوات. وينعكس الطابع الملح للمسألة في دعم مؤتمر قمة الألفية المعقود في السنة الماضية للمبادرة المتعلقة بمدن بدون أحياء فقيرة، وهذا يشير بوضوح إلى الوعي بتحديات الموئل في أعلى المستويات.

ويوفر لنا التقريران الرائدان والوثائق التي قدمتها المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى هذه الدورة الاستثنائية، برهانا قويا على أن السياسات السليمة للمركز ينبغي أن تكون مشتركة بين القطاعات، وألا تقتصر على السكن، بل يجب أن تشمل المرافق الصحية، والصحة، والبناء المستدام، والبنية الأساسية، وتخطيط الأراضي والتنمية العمرانية المتكاملة. وهذا يقتضي نهجا شاملا على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي أن ينعكس هذا النهج أيضا على سياساتنا إزاء التعاون الدولي.

وينبغي ألا يكون التنفيذ من القمة للقاعدة. وللحكومات الوطنية دور رئيسي تؤديه، إلا أنها تعتمد على السلطات المحلية والمجتمع المدني بمعناه الأوسع. والسلطات المحلية – سواء كانت تمثل مجتمعات محلية صغيرة أو كبيرة –

تكتسب أهمية رئيسية في بلوغ الأهداف المشتركة للموئل. ولا بد من التمكين لها بدرجة كافية كيما تحقق الإدارة السديدة. لذا، أرحب بالتزام الاتحاد الدولي للسلطات المحلية في اجتماعه المنعقد في أيار/مايو ٢٠٠١ في ريو دي جانيرو بتكثيف التعاون مع الموئل. وينظر هذا الاتحاد إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمستوطنات البشرية على أنها حلقة الوصل الرئيسية بين السلطات المحلية ومنظومة الأمم المتحدة – كما أن دعم هذا الاتحاد للحملة العالمية التي يقوم بها مركز الموئل من أجل ضمان الحيازة أمر لا غنى عنه. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن ثمة اتجاهات تبعث على التفاؤل نحو تزايد التعاون بين السلطات المحلية والقطاع الخاص في العديد من البلدان. وتقدم مثل هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمثلة عديدة على المنفعة المتبادلة.

كما أن المنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية، والكثير منها ممثلة في هذه الدورة الاستثنائية هي أيضا من العناصر الفاعلة بما تمثله من مصالح المواطنين فيما يتعلق بقضايا الاستيطان البشري. أما النساء والمنظمات النسائية، فتضطلع هي الأخرى بدور حيوي في ضمان تكافؤ الحقوق إزاء ضمان الحيازة في الإيجار والتملك والرهن العقاري. ولكن، كما يوضح التقريران الرائدان، تواجه النساء معوقات في تنفيذ هذه الحقوق لصالحهن. ويود وفدي أن يؤكد على أن هذه الحقوق قد سبق الاعتراف بها ضمن جدول أعمال الموئل، وأن علينا أن نضاعف جهودنا بغية التغلب على هذه العراقيل.

إن ''الإعلان المعني بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة'' ينبغي أن يكون وسيلة لمواصلة تنفيذ جدول أعمال الموئل. وبوصفه وثيقة سياسية، فإنه جدير بالاهتمام الواجب في جداول الأعمال السياسية، ويمكن أن يكون أداة لاستحداث الوسائل اللازمة لتنمية المأوى والمستوطنات البشرية. والقضاء على الفقر من زاوية الموئل يعني أننا يجب أن نقضي في النهاية على السكن العشوائي ومستوطنات وضع اليد، وألا نكتفي بمجرد تحسينها أو تنظيمها.

وخلال هذا العام، تحتفل هولندا بمرور مائة عام على صدور أول قانون وطني للإسكان. وقد قطعنا شوطا طويلا منذ فجر القرن العشرين. وإن كان لا يزال أمامنا الكثير. وأصدرت حكومة بلدي مؤخرا ورقة سياسية استعرضت فيها إنجازاتنا واستكشفت الخطوط المحتملة لسياستها مستقبلا فيما يتعلق بتنمية المستوطنات البشرية. وهناك مفهوم رئيسي متكرر في هذه الورقة هو ا لدور المركزي الذي يضطلع به الأفراد، واحتياجاتهم ورغباتهم. وعلى السلطات والأطراف الفاعلة الأخرى أن تكون أكثر تجاوبا إزاء ما تريده حقا مختلف فئات المستهلكين في سوق الإسكان. وفي بلد حضري كشأن هولندا – حيث يعيش ما يزيد على ٨٠ في المائة من السكان في المناطق الحضرية – من الأهمية بمكان إشراك المواطنين ومنظماتهم في إعداد وتنفيذ خطط متكاملة للتجديد الحضري.

لذلك، فهناك شرط هام لحصول الحكومات المحلية على الدعم اللازم، يتمثل في وجود مثل هذه الخطط والمشاركة الواضحة للمجتمع فيها. وهكذا، يضطلع المجتمع المدني – المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية – والسلطات المحلية الديمقراطية، بدور هام في سياستنا العمرانية. وليست هناك أي فائدة أو وقت يكتسب من وراء قطع مشاركتها، سواء هنا أو في أي مكان آخر.

وهناك منظمة وطنية هولندية غير حكومية، هي برنامج الموئل، الذي ينشط في النهوض بالمشاركة المحلية في هولندا. وتخصص هذه المنظمة جزءا كبيرا من مواردها لتعزيز الوعي بقضايا الموئل العالمية. وهذا مثال واحد للكيفية التي نطبق بها في هولندا جدول أعمال الموئل – وسيقدم لكم

التقرير الوطني بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل منذ مؤتمر اسطنبول مزيدا من المعلومات ويجري توزيع هذا التقرير خلال هذه الدورة الاستثنائية.

ونأمل أن تتاح لنا مناقشة تنفيذ جدول أعمال الموئل على أساس منتظم. فلنعمل معا من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة وواضحة. ولنستوثق من أن استيفاء التقارير الرائدة وتحديثها الذي يتم مرة كل سنتين، سيظهر أن ثمة تقدما مشجعا قد تحقق. وخلاصة القول، علينا أن نجدد روح الموئل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ميخائيل وهبة، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): نجتمع اليوم في مقر الأمم المتحدة، ومع بداية الألفية الجديدة، للقيام بمراجعة شاملة لما تم تنفيذه من التوجهات التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي انعقد في اسطنبول عام ١٩٩٦، كما نجتمع لتقييم فعالية الجهود التي بذلناها في دولنا بغية تحقيق تنمية سكانية شاملة. إن السكن حاجة أساسية في حياة الإنسان، وانطلاقا من ذلك فإن مختلف الحكومات تعطي هذا الجانب أهمية خاصة، وتضع أهدافا وخططا ترمي إلى تأمين المساكن الصحية، وتأمين الأراضي المنظمة الكافية لاستيعاب تزايد عدد السكان، واستخدام مواد البناء المتنوعة والمناسبة، وتوفير الخدمات والمرافق لجميع المناطق السكنية. وتبذل حكومة الجمهورية العربية السورية جهودا مضنية بغية تحقيق جميع هذه التوجهات، وقد وضعت خططا تنفيذية للنهوض بمسؤولياتها في هذا المجال.

ويضمن القانون السوري حقوق الإسكان، كما أنه يحتوي على موانع ضد الطرد ونزع الملكية. ولا توجد في سورية أية حواجز تمنع النساء من تملك الأراضي أو المسكن، كما لا توجد حواجز تمنع حصول النساء على رهن عقاري بأسمائهن، ولا توجد حواجز لوراثة النساء للأراضي. وتتمتع الجمهورية العربية السورية بنظام متطور لحقوق التملك وإطار تشريعي لإيجار الأراضي وتنمية الإسكان. وتنطوي السياسات الإسكانية في سورية على توجهات تنموية تهدف إلى تحقيق الانتفاع الأمثل من الموارد المائية وتوفير الخدمات الأساسية لأكبر عدد من السكان، بالإضافة إلى تأمين السكن لمختلف شرائح المجتمع بمساهمة القطاعات العام والتعاوني والخاص، وذلك لمواكبة النمو السكاني الطبيعي، من جهة، ومواجهة الإفرازات المصاحبة لظاهرة التحضر السريع ونتائج الهجرة من الريف إلى المدينة.

وتهدف استراتيجيات التنمية إلى توجيه اتجاهات توزيع التجمعات السكنية وتحسين مستوى الحياة في الريف والحضر على السواء، وتقريب الفوارق في توفير الخدمات فيها للتخفيف من الهجرة نحو مراكز المدن الحضرية، وبالتالي الحد من مشاكل المدن والإقلال من نشوء تجمعات عشوائية في محيطها.

وتتولى إدارة المستوطنات البشرية في سورية مجالس محلية تصل حتى مستوى القرية. وتقوم هذه المجالس بمعالجة أوضاع كل قرية أو مجتمع سكاني ووضع الخطط لمواكبة التطورات السكانية بصورة تتناسب فيها المشاريع التنفيذية مع ظروف كل مجتمع سكني ومتطلباته.

إن تعزيز التعاون الدولي هو طريق هام لحل مشاكل السكن. كما أن حل مشاكل السكن البشري لا يتطلب جهودا وطنية فحسب، بل ويحتاج إلى بيئة خارجية مناسبة وتعاون دولي فعال. كما أن تحسين ظروف المستوطنات البشرية في الدول النامية يعتبر خطوة هامة لتحسين المستوطنات البشرية على المستوى العالمي. ونعتقد أنه على الدول المتطورة أن تظهر الإرادة السياسية لإيجاد مناخ عالمي

مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. كما على الدول المتطورة أيضا أن تحترم وتنفذ التزاماتها في مجال متطلبات التعاون الدولي المتمثلة في تأمين الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا وإلغاء الديون وفتح الأسواق العالمية بغية تعزيز قدرة الدول النامية على مواجهة مشاكل المستوطنات البشرية.

وإن حديثنا عن أهمية تحسين شروط المستوطنات البشرية يجب أن لا يحرف انتباهنا مطلقا عن المشاكل التي تتعرض لها هذه المستوطنات نتيجة للحروب والاقتتال والكوارث الطبيعية في عدد من أنحاء العالم. وقد تحدثت الكثير من الوفود في اجتماعاتنا هذه عن معاناة شعوبها نتيجة لهذه العوامل. أما في الشرق الأوسط فإن تدمير المستوطنات البشرية القائمة وتخريب البيئة وحرمان العرب من التمتع بخيراتها، هي سياسة منهجية تقوم بها إسرائيل من خلال احتلالها للأراضي العربية في سورية ولبنان وفلسطين.

وأبلغ دليل نقدمه على ذلك هو ما شاهده العالم قبل أيام أثناء زيارة قداسة ألبابا يوحنا بولس الثاني إلى مدينة القنيطرة التي دمرتها إسرائيل بيتاً بيتاً وحجراً بعد حجر قبل انسحابها منها عام ١٩٧٤. وما زالت هذه المدينة على حالها شاهدا على همجية الاحتلال الإسرائيلي وعدم احترام إسرائيل للحد الأدنى من القيم والمعاهدات والاتفاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي.

وإمعانا في تحديها للشرعية الدولية، واتفاقيات جنيف، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإن إسرائيل قامت بعد احتلالها للجولان السوري في عام ١٩٦٧ بطرد السكان السوريين البالغ عددهم آنذاك ١٣٠ ألف نسمة (ويقدر عددهم الآن بحوالي ٥٠٠ ألف نسمة) من مدنهم وقراهم ومزارعهم البالغة ٢٤٤ مدينة وبلدة وقرية ومزرعة، وقامت بتدميرها. وزرعت إسرائيل مكان القرى التي دمرتها ما يقارب ٤٠ مستوطنة على الأرض أو قيد الإنجاز. وعندما يقوم المواطنون السوريون الذين لم تتمكن من طردهم ببناء بيوت جديدة تقوم سلطات الاحتلال بقطع إمدادات المياه والكهرباء عن تلك البيوت تمهيدا لهدمها بحجة عدم وجود رخصة بناء، والتي ترفض إعطائها أصلا.

ولا تزال إسرائيل مستمرة في تحديها لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨١ الذي يطالبها بإلغاء قرار ضمها للجولان السوري والامتناع عن تغيير طبيعته الديمغرافية والجغرافية، وكذلك القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يطالبانها بالانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة بالإضافة إلى تحديها ورفضها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالجولان السوري المحتل.

إن تدمير المساكن في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبح سياسة منهجية لإسرائيل وهدفا مباشرا لطائراتها ودباباتها ومدافعها وجرافاتها. ولا تتردد إسرائيل في اقتراف هذه الأعمال المنافية لكل القيم والأعراف الدولية، بل تقوم باختراع الذرائع لتبرير هذه الممارسات. وهنالك عشرات الآلاف من الأبرياء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ممن شردتهم إسرائيل بعد نسف منازلهم أو طردهم منها كما يحدث في القدس بشكل خاص لأسباب لا تخفى أبعادها وأهمها تهويد هذه المدينة العربية.

وهنالك اليوم ما يزيد عن ٢٠٠ مستعمرة إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. وتعلن الحكومة الإسرائيلية في كل يوم عن إقامة مستعمرات جديدة على الرغم من عملية السلام، وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي الكاملة لهذه الممارسات البغيضة.

ونود في هذا المجال الإشارة أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)،

وما ورد فيهما من نصوص بعدم شرعية أو قانونية الاستيطان وبخطر هذا الاستيطان على تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، إضافة إلى تأثيره على الحد من نمو المجتمعات المحلية الفلسطينية والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين في فلسطين والجولان السوري المحتل، كما سبق وأقرت بذلك الجمعية العامة في العديد من قراراتها. وتعمل الحكومة الإسرائيلية الحالية على تثبيت وتأكيد سياستها ببناء المزيد من المستوطنات وتوسيع القائم منها، ترجمة لسياسة شارون التي أعلنها مرارا بتعزيز الاستيطان المرفوض عالمياً.

اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلتها لجنة المستوطنات البشرية في الإعداد لهذه الدورة الخاصة، وأن أؤكد لكم تعاون وفد سورية معكم لإنجاح هذه الدورة الهامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد رولان كابوسترا، رئيس وفد توغو.

السيد كابوسترا (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن القرن الذي انتهى للتو لم يتصف بالتقدم العلمي والتكنولوجي الكبير فحسب، وإنما أيضا بإطلاق العنان للتحضر الذي سيستمر، في جميع مظاهره بل بوتيرة أسرع في السنوات المقبلة. وهذا التحضر الذي هو دلالة على التنمية تصاحبه للأسف عدة مشاكل يصعب جدا حلها وقد تضر بمجتمعاتنا إن لم تُتخذ تدابير فعالة وعاجلة لتقليل آثارها إلى الحد الأدنى.

والواقع أن نصف ما يزيد على ٦ بلايين نسمة على الكوكب يعيشون اليوم في المدن، مقارنة بنسبة ٢٩ في المائة فحسب في منتصف القرن الماضي. ووفقا للتوقعات، فإن هذا النمو في عدد السكان الذين يعيشون في المدن سيزداد في البلدان النامية حيث تتفاقم المشاكل المتعلقة خصوصا بالهجرة الريفية، والإسكان، والحصول على الخدمات الأساسية، والتوظيف، والبيئة. وفي عدد من المدن في البلدان النامية، يمثل الأداء الضعيف لإدارات المدن، وانهيار البنية التحتية، وتزايد أعمال العنف والجرائم، أمورا تخلف آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، ونوعية الحياة وظروف العمل. وثمة عوامل أخرى، مثل الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتزايد الفقر، عملت على زيادة تفاقم الحالة الاجتماعية – الاقتصادية الحرجة بالفعل في العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا.

ويواصل المجتمع الدولي التصدي لهذه التحديات العديدة لا سيما بعقد مؤتمرات دولية رئيسية، بما في ذلك مؤتمر الموئل في اسطنبول، الذي نجتمع هنا لاستعراض وتقييم تنفيذ قراراته. وبغية إصلاح الحالة المقلقة، يلتزم المجتمع الدولي بالعمل على جميع الصعد لمكافحة تدهور نوعية الحياة عن طريق تحقيق التنمية المتجانسة للمستوطنات البشرية، ومكافحة البطالة والفقر، والتدهور البيئي. لذلك، فقد أوصى جدول أعمال الموئل الذي نعمل الآن على تقييم تنفيذه، بحشد الموارد المالية الكافية على جميع الصعد، بما في ذلك الموارد الجديدة والإضافية المتعددة الجنسيات والثنائية والعامة والخاصة بغية تحسين ظروف العيش لمئات ملايين الفقراء والأشخاص الذين يفتقرون إلى المأوى الملائم في جميع أنحاء العالم.

وعلى رغم الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية التي هزت البلد خلال السنوات الأخيرة، والكساد الاقتصادي الذي أثر في التنمية المتجانسة للمستوطنات البشرية، اتخذت السلطات في توغو، تنفيذا لجدول الأعمال هذا، إجراءات ترمي إلى تحسين مستدام في طبيعة حياة شعبنا ونوعيتها. وهكذا، نكون قد ترجمنا الالتزامات التي قُطعت في اسطنبول إلى أفعال.

وفي هذا الصدد، يجدر القول إننا أصدرنا في عام ١٩٩٨ قانونا يتعلق بتحقيق اللامركزية، ووضعنا سياسة وطنية للسكان، وسياسة وطنية للبيئة، كما اعتمدنا في عام ٢٠٠١ إعلانا وطنيا عن سياسة التحضر. بالإضافة إلى ذلك، نعكف الآن على وضع استراتيجية وطنية للإسكان. وجدير بالذكر أيضا أن جميع الشركاء المهتمين في توغو – أي البرلمانيين، والباحثين، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومة، والمؤسسات، والقطاع الخاص – منخرطون بشكل وثيق في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ولا شك في أن جدول الأعمال هذا لا يمكن تنفيذه بالكامل إلا إذا عمل المجتمع الدولي على توفير الدعم المناسب لهذه التدابير الوطنية.

واسمحوا لي أن أشيد من على هذا المنبر إشادة مستحقة تماما بجميع شركائنا الذين ظلوا يقفون إلى جانبنا بثبات خلال هذه الفترات العصيبة التي تمر بها بلادنا. ونرحب ترحيبا خاصا بالدور المتزايد أبدا الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من أجل كفالة أن تصبح المستوطنات البشرية قابلة للحياة بصورة متزايدة وأن تعزز التكامل الاجتماعي في كل أنحاء العالم.

وعلى رغم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل، لا بد لنا أن نسلم بأن عددا من العقبات ما زال يعترض تنفيذه الكامل. فلهذا السبب، وفي فجر هذه الألفية الجديدة، على المجتمع الدولي أن يعمل بثبات من أجل كفالة التنفيذ الكامل للأهداف الأساسية لإعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل: أي ''توفير المأوى للجميع'' و ''تحقيق تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم متحضر''. وفي هذا الصدد، وفي هذا الوقت من العولمة – حيث يتصف التضامن والتكامل بالأولوية أكثر من أي وقت مضى بغية كفالة تحقيق التنمية العادلة لجميع مناطق العالم – ينبغي أن نضع نصب أعيننا الأفكار التي أعرب عنها جيدا الرئيس جون إف. كينيدي إذ قال ما يلي:

> ''إذا لم يستطع المجتمع الحر مساعدة العديدين من الفقراء، فلن يكون بإمكانه إنقاذ القلة من الأغنياء''. (خطاب التنصيب، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة إيرين ويسي – فون أوفن، رئيسة محفل الموئل للجهات المحترفة.

السيدة ويسي – فون أوفن (محفل الموئل للجهات المحترفة): (تكلمت بالانكليزية): شكرا لكم على إتاحة الفرصة لي كي أتكلم بالنيابة عن محفل الموئل للجهات المحترفة. لقد أنشئ محفل الموئل للجهات المحترفة في عام ١٩٩٩ بمبادرة من الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، والاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين، والاتحاد الدولي لماسحي الأراضي، والجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم، ومركز الدراسات المتعلقة بالمستوطنات والتنمية في أفريقيا، والمعهد العربي للتنمية الحضرية. وجرى تنظيم المحفل برعاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ولفظة محفل تعني المنبر، وهو مكان يجري فيه تبادل المعلومات. ومحفل الموئل للجهات المحترفة ليس ناديا لديه أعضاء، ولا منظمة لديها نظام أساسي، بل هو شراكة قائمة بين منظمات ومعاهد ذات سيادة تعمل معا في التصدي لمشاكل على نطاق العالم تتعلق بزيادة عدد السكان والتشرد، والتخطيط، والإسكان، والمستوطنات البشرية. والمحفل منفتح على منظمات غير حكومية دولية أخرى، تعمل بشأن مواضيع تتعلق بجدول أعمال الموئل. ويمكن للمحفل أن يقدم المساعدة على إنشاء شبكات للمعلومات وعلى تشاطر المعلومات والخبرات.

وإن توفر الوعي لدى مختلف المستويات الحكومية وعملها ضروريان لتنفيذ جدول أعمال الموئل. لكن بالإضافة إلى هذه الالتزامات الحكومية، ينبغي للمجتمع المدني مراعاة أن يكون تنفيذ مبادئ الاستدامة عملية متواصلة لاكتساب المعرفة.

ومن الضروري زيادة المعرفة بين المنظمات غير الحكومية في شتى ميادين التدريب والتعاون المتداخلة، بغية تحويل طريقة حياتنا الحالية إلى طريقة أكثر استدامة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور الوسيط أن تستخدم التزاماتها ومواهبها وخبراتها الفنية للمساعدة في إيجاد حل لهذه العمليات الصعبة الحافلة بالتضاربات.

ولما كانت التغيرات الهيكلية التقنية والاقتصادية على صعيد العالم تتسم بالسرعة، والهياكل الاجتماعية – السياسية بالتراخي والصبغة التقليدية، والعمليات الإيكولوجية بكون قوانين الطبيعة ذات صفة دائمة، فإننا نحتاج إلى خبراء لحل هذه المشاكل.

يوجد، في كل بلد، خبراء متعلمون على مستوى رفيع يتمتعون بخبرات خاصة، ولكنهم يفتقدون في أغلب الأحيان إلى الممارسة العملية أو إلى دعم السلطات المحلية، ولا ينتمون إلى الشبكة الدولية التي تساعد في تبادل الآراء والنهج الابتكارية. ولذلك، يتمثل التحدي في تقديم التدريب من أجل إقامة تعاون أفضل بين التخصصات وعلى الصعيد الحكومي الدولي. ويعمل منتدى فنيي الموئل، ذي الصلة بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على مواجهة هذا التحدي بتوفير منبر للفنيين لكي يجتمعوا معا، تماما على غرار ما دأبنا على فعله في حلقات العمل المفتوحة أثناء انعقاد هذه الدورة الاستثنائية.

المعرفة والخبرة في شتى التخصصات – والتخطيط الحضري والإقليمي، وتخطيط المرور والنقل، والعمران والإيكولوجيا، والعلوم الاجتماعية والقانون، والصحة والثقافة، والعلوم والاقتصاد، والإحصاءات والمعلومات الجغرافية، وإدارة مسح الأراضي وإدارة الأراضي كلها شروط مسبقة لحل مشاكل المستوطنات البشرية من الجانب التقني لهذه المهمة الهائلة. وبغية التصدي للجانب الإنساني من مهمة "المأوى للجميع"، نحتاج إلى مشاركة الأشخاص والأسر، والنساء والأطفال – فضلا عن الشركات بأنواعها، والمؤسسات والمشاريع وما إلى ذلك. وأي تغيير في الهيكل العمراني من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في التوليفة الاجتماعية. ولا بد أن تستجيب العمارة المعاصرة على وجه التحديد للمتطلبات الاجتماعية، ويتعين أن يكون الجمال المعماري عاملا محددا له أهميته في المدن التي نعيش فيها. وبدون إدارة سليمة للأراضي لن يكون هناك حل مستدام لمشاكل الإسكان.

الخبراء الفنيون على استعداد لإضافة خبراتهم ومعرفتهم إلى مجموعة الخبرات بالطرق التالية: تنظيم منتديات بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتبادل أفضل الخبرات؛ وتنظيم منتديات وطنية بناء على دعوة الحكومات المحلية؛ وتضمين مبادئ جدول أعمال الموئل في المناهج التعليمية وخطط البحوث؛ والمساعدة، إذا طلب منها تقديمها، في التوسط بين المستثمرين والسكان؛ وتقديم توصيات إلى الحكومات بغية إنشاء شراكات لتحقيق المساواة في التخطيط المعماري والحضري، والتشييد وتسجيل وإدارة الأراضي؛ واتباع نهج اجتماعي وتقني متكامل في كل أنحاء العالم للتصدي لمشاكل المستوطنات البشرية.

ومراعاة للوقت، نرجو من أعضاء الجمعية العامة أن يتكرموا ويقرأوا بياننا الأطول المعمم في الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أرنستو غيل الوردوي، رئيس البرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل.

السيد الوردوي (البرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل) (تكلم بالإسبانية): أحيي الذين جعلوا تعزيز السلام والتعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية السبب الرئيسي لالتزامهم الأخلاقي. وأشاطرهم اقتناعي بأن السلام يبنى على المساواة الاجتماعية وتقدم شعوبنا.

يشرفني كثيرا، بصفتي سيناتورا مكسيكيا، أن أدلي بكلمة في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة باسم البرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل وبصفتي ممثلا لهذه المنظمة. هذا الامتياز العظيم دليل على اهتمام الجمعية العامة بالاستماع إلى آراء المشرعين.

ونعرب بإخلاص عن الشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام، والسيدة أنّا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

بزوغ فجر الألفية الجديدة يجعلنا نفكر في مستقبل مجتمعاتنا إزاء العولمة، وهذا التزام يتعين على جميع الدول والحكومات والبرلمانات أن تعتبره حتمية أخلاقية للوجود الإنساني والقيم الإنسانية. البرلمانيون يعززون إجراءات الحكومات استنادا إلى قوانين السلوك المتحضر التي تكوِّن الإطار التشريعي الذي يضفي الشرعية على عمليات التنمية ويعززها ويربط بين الناس وممثليهم السياسيين. ولما كانت جذور البرلمانات راسخة في الدساتير، وبسبب طابعها الديمقراطي ومسؤوليتها الوطنية، فإنها يتعين أن تشارك في بناء النظام الدولي الجديد. إننا نتاج طبيعي للديمقراطية، التي نفهم بأنها تعني نظاما للعيش يستند إلى التحسن المطرد في حياة الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

منذ انعقاد اجتماع يوكوهاما في عام ١٩٨٧، ما فتئ البرلمانيون العالميون المعنيون بالموئل يسعون إلى تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتحقيق هدف توفير المأوى الكافي للجميع. ذلك القرار كان صحيحا وحسن التوقيت على حد سواء. ومشاركة البرلمانين في جدول الأعمال الدولي تتسم بأهمية قصوى.

تعتمد الأمم المتحدة، بطبيعتها، منظورا عالميا أوسع نطاقا بشأن القضايا. ولذلك، لا بد لهذا المنتدى من أن يوجد المزيد من الوعي العام بشأن القضايا والتحديات الرئيسية العالمية التي نواجهها. ومن الجهة الأخرى، يشكل التمثيل البرلماني في حد ذاته مشاركة مباشرة وفورية في السياسة على الصعيدين الاجتماعي والمحلي. والاتصالات بين هذين العالمين – التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والهيئات التشريعية – تصبح من أجل ذلك ضرورة متزايدة الأهمية.

ونرحب بقرار إنشاء كيان قانوني لمركز الموئل، ونحن على ثقة بأن بالمستطاع ضمان التنسيق مع البرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل لتقديم المساعدة القانونية للبلدان بناء على طلبها. وسيدعم الفرق العالمي تنفيذ برنامج عمل مركز الموئل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، من حيث تعلقه بسن مراسيم تشريعية تكفل ملكية الأراضي المكفولة في سياق عملية التوسع الحضري المعجل للترويج لحكم حضري صالح ومدن آمنة.

وتدعو الحاجة إلى اتخاذ البرلمانات إجراءات ملتزمة لتعزيز وإعادة تقييم الإجراءات التشريعية كجزء ضروري من العملية الديمقراطية والتنمية المستدامة وحماية البيئة ومكافحة الفقر. ونقترح تشكيل مجموعات مماثلة للبرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل للمساعدة – بخبراتها السياسية، وسلطاتها التشريعية وشرعيتها الديمقراطية – في وضع برامج واتخاذ

وإجراءات أخرى قد تراها الأمم المتحدة ملائمة وتقديم إطار قانوني للتصدي لشتى المشاكل التي تواجهها البلدان في عالمنا.

لقد فتحت الأمم المتحدة أبوابها للمشرعين بشأن بند هام من بنود جدول أعمالها، هو على وجه التحديد، الموئل. ومن الجدير الإشارة إلى أن الالتزامات والتغييرات المقترحة لتحقيق أهداف جدول الأعمال هذا ستكتسب قوة متزايدة واتجاها أفضل بدعم البرلمانيين. ولا يمكن تحقيق المستقبل وضمانه إلا من خلال القانون. وأولئك الذين لا يزالون مقتنعين بأن القانون ليس كل شيء، نقول لهم إنه، بدون قوانين جيدة، كل شيء يصبح لا شيء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.